الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

30-29 **ذو الحجة** / 1**محرم** 1438 /30 **سبتمبر** / 1-2 **أكتوبر** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	6
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	8
حقوق الإنسان فى العالم	31

قال: الحكومة الأمريكية تستطيع إعاقة أي تأثيرات في حال تطبيقه الخثلان لـ"سبق": "جاستا" لا يمثل تحولاً في العلاقات التاريخية بين الرياض وواشنطن

المصدر: جريدة سبق الاحد 1 محرم 1438هـ - 2 أكتوبر 2016م
https://sabq.org/

أكد أستاذ العلوم السياسية بجامعة الملك سعود، د. صالح الخثلان، أن الحكومة الأمريكية تستطيع أن تعيق أي تأثيرات محتملة لقانون العدالة ضد رعاة الإرهاب عند تطبيقه، وذلك بعرقلة الدعاوى، مبينًا أن القانون ذاته سمح للإدارة الأمريكية بأن تطلب من المحكمة وقف سير الدعاوى القضائية أو تأجيلها تحت مبرر أنها تتشاور حولها مع الدولة المعنية .

وقال لـ"سبق" إن المسؤولين في واشنطن يدركون ويقدرون دور وأهمية السعودية في قضايا المنطقة، وكذلك تأثيرها على سوق الطاقة العالمي؛ وهذا الإدراك هو ما يجعل الإدارة الأمريكية تعمل على الحد من أي آثار سلبية للدعاوى التي ستُرفع في المحاكم قريبًا.

مؤكدًا أن إقرار الكونجرس هذا القانون الذي أصبح يعرف باسمه المختصر "جاستا"، والمقصود به تحديدًا السعودية بناء على اتهامات باطلة، يعبّر عن تحوُّل في المزاج العام للنخب السياسية الأمريكية تجاه العلاقات السعودية ـ الأمريكية، كما أن توقيت التصويت أثناء فترة حملات انتخابية يفسّر تمريره بهذه السهولة؛ فأعضاء الكونجرس صوتوا وعيونهم كانت متجهة نحو الناخبين، وليس مشروع القانون. وهذا القانون مهم، ولا يمكن التقليل من تداعياته، خاصة أنه ينتهك أحد أهم مبادئ القانون الدولي والقواعد الراسخة للعلاقات الدولية المتمثلة في سيادة الدول وحصانتها ضد أي ملاحقات قانونية في محاكم أجنبية. والدول كافة ـ وليس السعودية فقط ـ لن تقبل بمثل هذا التشريع الذي ينتزع حصانتها السيادية. وقد أعلن الاتحاد الأوروبي رفضه القانون، وحذر من مخاطره، كما أن الخارجية الروسية أصدرت بيانًا، تضمن انتقادًا حادًّا للقانون، وأنه يعبّر عن جهل وغطرسة المشرعين في الولايات المتحدة. ويُتوقَّع أن بقية الدول ستعبّر عن مواقف مماثلة، تعارض هذا القانون .

وعن التأثير المحتمل للقانون على العلاقات الثنائية بين السعودية والولايات المتحدة قال الخثلان: "رغم أهمية القانون وتأثيراته المستقبلية التي تبقى مفتوحة إلا أنه لا يمثل ـ في نظري ـ نقطة تحوُّل جذري في العلاقات التاريخية بين الرياض وواشنطن كما يظن الكثير من المعلقين، بل أرى أن حالة العلاقات الثنائية هي ما سيحدد تأثير القانون والقضايا المترتبة عليه، وليس العكس. وللتوضيح، ففي حال بقيت العلاقات جيدة، واستمر التفاهم المشترك والتعاون في مجالات مختلفة كما هو قائم الآن، فإن تأثير القانون سيكون في أضيق الحدود، وستعمل الحكومة الأمريكية على الحد منه. أما لو ساءت العلاقة لأي سبب من الأسباب فسيتم توظيف هذا القانون بشكل يلحق أضرارًا بمصالح السعودية. فالمهم هنا إذًا العلاقة ذاتها؛ فهي التي تحدد موقف الإدارة الأمريكية، ومن ثم كيفية تعاطيها مع القانون. بالطبع، ستشهد أروقة المحاكم الأمريكية معارك قانونية صعبة وطويلة، يستحضر فيها المحامون عشرات الآلاف من الوثائق والشهادات، وأيضًا نصوص القانون الدولي بسبب حجم هذه القضية وتشعباتها. ورغم ذلك ما زلت أراهن بأن العامل السياسي وليس القانوني سيكون له الغلبة في تحديد وجهة هذه الدعاوى ."

مشيرًا إلى أن الحكومة الأمريكية تستطيع أن تعيق أي تأثيرات محتملة للقانون عند تطبيقه، وذلك من جانبين: (أولاً) عرقلة وإيقاف الدعاوى. وقد أجاز القانون ذاته ذلك، ونص عليه؛ إذ سمح للإدارة الأمريكية بأن تطلب من المحكمة وقف سير الدعاوى القضائية وتأجيلها تحت مبرر أنها تتشاور حولها مع الدولة المعنية (السعودية). (ثانيًا) الطريقة الأهم في إعاقة القانون ومنع تأثيره على العلاقة مع السعودية هي من خلال التدخل مباشرة بتقديم شهادات من المسؤولين

الحكوميين أمام المحاكم، تفيد بعدم وجود أدلة تدين السعودية في هجمات سبتمبر. مثل هذه الشهادة يمكن أن تطيح بالدعاوى كافة، وتلغي أي أثر للقانون. وقد سبق أن أعلن رئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية جون برينان بشكل واضح وصريح عدم ثبوت تورط السعودية أو أي من مسؤوليها في الهجمات.

مبينًا أن الدافع لهذا بسيط، هو أن الإدارة الأمريكية - ورغم ما يثار حول موقف الرئيس أوباما المنتهية ولايته قريبًا من السعودية - لا تزال تؤمن بأهمية العلاقة، وضرورة المحافظة عليها وحمايتها من أي تداعيات سلبية لهذا القانون؛ فالمسؤولون في واشنطن يدركون ويقدرون دور وأهمية السعودية في قضايا المنطقة، وكذلك تأثيرها على سوق الطاقة العالمي. هذا الإدراك هو ما يجعل الإدارة الأمريكية تعمل على الحد من أي آثار سلبية للدعاوى التي ستُرفع في المحاكم قريبا. ولكن إذا حدث تحوُّل كبير في هذا الإدراك تجاه السعودية، أو تحولت العلاقة من صداقة إلى خصومة، فحينئذ سنواجه آثارًا سلبية كبيرة للقانون؛ لذلك أعود وأكرر بأن حالة العلاقة هي ما سيؤثر على مسار القانون، وليس العكس.

موضحًا أن أسس العلاقة السعودية - الأمريكية شهدت تغيرات مهمة، سواء كانت في غياب التهديد المشترك كما كان الحال أثناء الحرب الباردة، أو تراجع مساهمة السعودية والخليج في واردات النفط الأمريكية، وما ترتب على إنتاج النفط الصخري من شعور أمريكي بـ"الخلاص" من الاعتماد على المنطقة، ومن ثم تراجع أهميتها. لكن مع ذلك لا يزال هناك إدراك أمريكي بأهمية السعودية، ووجود مصالح مشتركة، لا يمكن التخلي عنها، وقناعة بأن تحديات ومشاكل المنطقة لن تنتهي، وستستمر في الظهور، ولا يمكن مواجهتها بشكل منفرد، والحاجة لوجود شريك قادر ومستعد، وهو ما أثبتته السعودية خلال سبعة عقود من العلاقة، بل أعتقد أن مواجهة الإرهاب، الذي بسببه تم تشريع هذا القانون، ستكون ركيزة جديدة في تمتين العلاقة وحمايتها .

وقال: المطلوب هنا هو تعزيز قناعة الإدارة الأمريكية، وكذلك النخب السياسية هناك، بأهمية الشراكة مع السعودية، وضرورة المحافظة عليها، وهذا يتحقق من خلال تحركات على المدى القصير والمدى البعيد. على المدى القصير بضرورة التحرك تجاه هذه القضية بشكل متأنٍ وهادئ بعيدًا عن ردود الفعل غير المدروسة، والانطلاق من قناعة بأن العلاقة مع الولايات المتحدة مهمة، ويجب المحافظة عليها، وعدم الالتفات لكل ما يقال عن نهاية الشراكة السعودية - الأمريكية. والبيان الأخير الذي أصدرته وزارة الخارجية السعودية يدل على الأخذ بهذا الاتجاه الدبلوماسي الهادئ للتعاطي مع هذا التحدي الجديد .

أما على المدى البعيد فالمطلوب تشخيص دقيق للعلاقة منذ انتهاء الحرب الباردة، والبحث في الإشكالات التي تواجهها، والعمل على معالجتها. بكل صراحة، طالما بقيت الولايات المتحدة القوة العالمية الأولى فلن تستطيع السعودية أو غيرها من الدول خسارتها، دع عنك مواجهتها، رغم كل المآخذ على السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، وهي مآخذ كثيرة وكبيرة.

AL-JAZIRAH الجزيرة

الخيانة المهنيّة

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد 1 محرم 1438هـ - 2 أكتوبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161002/ln25.htm

د. ناهد باشطح

)) الضمير يساوي ألف شاهد ((
-حكمة عالمية -

برأيي توجد الخيانة المهنية كما توجد الخيانة الأكاديمية التي يمكن أن تكون سرقة فكرية أو غشًا أو عدم موضوعية .

والخيانة المهنية في الصحافة يمكن أن تتفشى لعدم وجود ميثاق شرف للمهنة وعدم معرفة بعض الصحافيين بأخلاقيات المهنة .

لطالما تحدَّثت وغيري من الزملاء في وسائل الإعلام عن أهمية وجود ميثاق الشرف المهني للصحافة ومع الأسف بقينا من دون هذا الميثاق حتى في ظل وجود هيئة الصحافيين السعوديين وجمعية الاتصال والإعلام .

قد لا يوجد مواثيق شرف صحفية في كثير من الدول منها ولكن يوجد ما يسمى إعلان المبادئ.

لكن أن يخلو مجتمع من الميثاق أو المبادئ فهذا خطير وهو ما نشهده من ضعف المهنية من قبل الصحافيين والمساهمة في خلق البلبلة في المجتمع، إذ ينشرون الأخبار دون تحري مصداقيتها ودون ذكر المصادر .
خبر مثال استقالة عدد من الأطباء من مستشفى حكومي لا يمكن أن ينشر - وإن كان في وسائل الإعلام الجديد - من قبل صحفي دون إدراك لخطورة تأثيره على المجتمع إن لم يكن صحيحًا، وإن كان صحيحًا فهناك اعتبارات مهنية لنشره بما يحقق المقاييس المهنية والمصلحة العامة .
صحيح أن من حق المجتمع المعرفة كحق من حقوق الإنسان ولكن لا بد من حفظ المصداقية لأن الإضرار بسلامتها لا يضر المجتمع وحده بل الصحافيين ومؤسساتهم .
من المؤسف بالفعل أن تحتوى حسابات بعض الصحافيين في «تويتر» على تغريدات بها أخبار ليست صحيحة أو تجعل المواطن يقلق لأن الخبر من دون مصادر .
مع احترامي لنظرية الحرية الصحفية التي ظهرت في بريطانيا عام 1688 التي تعطي المواطن الحق في نشر ما يعتقد أنه صحيح فإن المسؤولية برأيي لا تنفصل عن الحرية. وليس صحيحًا أن على الصحافي أن ينشر كل ما يعرفه من أخبار وليس صحيحًا أن ذلك يعد سبقًا صحفيًا .
لا بد من توفر المصداقية التي تستند على مقاييس مثل الدقة، إحداث التوازن بين المصلحة الخاصة والعامة، والشمولية ومقاييس عديدة .
ولا بد من تحرك وزارة الثقافة والإعلام والتنسيق مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان لدعم هيئة الصحافيين السعوديين لتأسيس ميثاق شرف لمهنة الصحافة .
لا أعرف إلى متى ستستمر مهنة الصحافة في مجتمعنا متخبطة من دون تطبيق القوانين والأنظمة المتعارف عليها عالميًا، ولا أعرف إلى متى يظل استمرار سلبيتنا كصحافيين ومؤسسات صحافية بينما المهنة تنهار ومع الأسف على يد من يعملون تحت مظلتها .
اللهم هل بلغت اللهم فاشهد .

بعد توجيه خادم الحرمين الشريفين .. مختصون:

أموال القصّر تقدر بالمليارات واستثمارها يعود بالفائدة عليهم

المصدر: جريدة اليوم الجمعة 29 ذو الحجة 1437هـ - 30 سبتمبر 2016م
http://www.alyaum.com/article/4158893

عمر المطيري - جدة

أكد مختصون أن توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز بوضع استراتيجية شاملة لأموال القاصرين، وإعداد تقارير دورية كل ستة أشهر لمدة ثلاث سنوات تتضمن ما أنجزه المجلس خلال تلك الفترة والصعوبات والعوائق التي واجهته والمقترحات المناسبة حيال ذلك ورفعها لخادم الحرمين الشريفين لاتخاذ ما يراه - يحفظه الله - في شأنها، هو استثمار لحقوق القاصرين وهذا يعود بالفائدة عليهم عند بلوغ الرشد.

قال الشيخ الدكتور صالح بن سعد اللحيدان المستشار القضائي الخاص وعضو اتحاد العرب المؤرخين ورئيس الجمعية النفسية لدول الخليج والشرق الاوسط إن توجيه خادم الحرمين الشريفين توجه حكيم في رعاية اموال القصر وكيفية الاستفادة من استثمارها لهم وهذا التوجه لتفعيل الهيئة المعنية بذلك والتي يترأس إدارتها الشيخ عبدالعزيز بن محمد بن عبدالله المهنا منذ ان صدر أمر سام سابقا بتعيينه رئيسا للهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين.

وقال ان القصّر خمس فئات منهم القصر الايتام الذين ليس لهم ولي وهؤلاء يتم استثمار حقوقهم في الإرث حتى بلوغ الرشد وتسلم لهم الاموال. والايتام الذين يتوكل عليهم قريب لهم وعندما يحدث منه ظلم او مشاكل تتولى الهيئة اموالهم حتى بلوغ رشدهم، والقصر الكبار ممن يعانون امراضا عقلية او ذهنية او فكرية وبحاجة للولاية عليهم. ومن يعانون تخلفا عقليا شديدا يحفظ حقهم من الميراث لمنع تلاعب الولي بحقهم، وبما في ذلك يمكن ان يدخل ضمن الولايات، واللاتي تعرضن للظلم من وليهن في حالة قررت هيئة حقوق الانسان تولي الولاية من قبل هذه الجهة المختصة، حيث سجلت عدة حالات، بأن هناك اولياء أمور يستولون على اموال ورواتب بناتهم بالاكراه ويتسببوا في عضلهن. فالقرار والتوجه السامي يهدف إلى تشغيل اموال القصر وتنميتها وعدم تركها في الخزينة حتى بلوغهم الرشد. وهنا الدولة من خلال هيئة الولاية تقوم بتشغيل الأموال واستثمارها للقصر، ووضع رؤية مستقبلية للهيئة واستراتيجيات العمل المطلوبة، بحيث يضمن استثمار هذه الاموال في استثمارات آمنة تحقق ارباحا تعود على القصر بالخير عند بلوغهم سن الرشد.

من جانبه قال المستشار القانوني واستاذ القانون بجامعة الملك عبدالعزيز سابقا الدكتور عمر الخولي إن أموال القصر بشكل عام تقدر بالمليارات وتوجيه خادم الحرمين توجيه صائب في تشغيل هذه الاموال لما يعود على القصر عند بلوغ الرشد. وقال ان القصر هم من الايتام ومن المتخلفين عقليا وعادة عندما تحدث مثل هذه الأمور يتم صرف ما يكفي معيشة اليتيم قبل بلوغ الرشد لولي هذه الحالات وكذلك المتخلف عقليا حيث تتم تنمية الاموال من خلال الاستثمار، وعند بلوغ الايتام الرشد يتم توزيع المبالغ عليهم. أما الحالات المعاقة عقليا عند موتهم يتم إعادة المبالغ مع فوائدها لمن يرثهم فالقرار قرار حكيم في عملية استثمار ارصدة القصر الموجودة لدى بيت المال لما يحقق للقصر الفائدة من عمليات الاستثمار. كاشفا ان هناك عقارات تدخل في عملية الاستثمار إضافة إلى الأموال التي تقدر بالمليارات وتركها بدون استثمار غير سليم، ولكن خادم الحرمين لم يغفل عن اهمية ذلك وتكليف هيئة الولاية بالقيام بهذا العمل مهم جدا، والذي كان حفظه الله حريصا من خلال تأكيده على تزويده بالتقارير كل ستة اشهر، وهذا يدل على اهتمامه حفظه الله باموال القصر من الايتام وغيرها بأنها تستثمر بالشكل المطلوب.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«المجلس الصحي" يقر اشتراطات حول الأجهزة والمنتجات الطبية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 1 محرم 1438هـ - 2 أكتوبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/17679500

الرياض - «الحياة»

وافق المجلس الصحي السعودي على توصيات اللجنة التحضيرية، في شأن تطبيق اشتراطات الهيئة العامة للغذاء والدواء بخصوص الأجهزة والمنتجات الطبية التي جاءت متجانسة مع الأنظمة الرقابية لبقية دول العالم، بهدف ضمان كفاءة وسلامة الأجهزة والمنتجات الطبية، التي تدخل في السوق السعودية، بما في ذلك تسجيل الجهات الموردة للأجهزة والمنتجات الطبية لدى الهيئة العامة للغذاء والدواء، وكذلك الحصول على إذن بالتسويق من الهيئة لكل منتج ترغب الجهة ببيعه للمؤسسات الصحية.

وأقر المجلس الصحي السعودي في اجتماعه الـ75 الذي عقد برئاسة وزير الصحة الدكتور توفيق الربيعة، في مقر الأمانة العامة للمجلس، برنامج الفريق الطبي الزائر في تخصصات طبية مختلفة. ويهدف البرنامج إلى توفير الخدمات الطبية طوال العام، لبعض الأمراض التي تتطلب علاجاً خارج المملكة، مما سيكون له الأثر الكبير في التسهيل على المرضى وذويهم من مشقة وعناء السفر، كذلك الاستفادة من نقل التقنية الطبية المتقدمة، بواسطة الطواقم الطبية المشاركة في البرنامج إلى المستشفيات في المملكة وتدريب الكوادر الوطنية، وسيسهم البرنامج في علاج أكبر عدد من المواطنين في ظل وجود الإمكانات والتجهيزات المتقدمة للقطاعات الصحية في المملكة.

واستعرض الاجتماع عدداً من المواضيع المتناولة في الدراسة والتحليل من اللجان المختصة في الأمانة العامة واللجنة التحضيرية للمجلس، إذ وافق المجلس على توصيات اللجنة التحضيرية، في شأن الإجراءات الصحية المطلوب الالتزام بها للأطفال في السنوات الأولى من العمر، فيما تهدف الفحوص الشاملة والإجراءات المقترحة للأطفال اليانعين من الولادة إلى سن خمس سنوات إلى تعزيز مستوى الرعاية الطبية الشاملة في المملكة، والاكتشاف المبكر لعدد من الأمراض وتفادي سريانها في المجتمع.

وتطرق الاجتماع إلى تقرير مستجدات برنامج زراعة الأعضاء في المملكة، وتوزيعها بحسب المناطق والمستشفيات، وما حققه البرنامج من إنجازات حتى نهاية 2015، وعمّا يواجهه البرنامج من صعوبات وما يراه من مقترحات.

واختتم الاجتماع بالتأكيد على تنفيذ قرار مجلس الوزراء، في قيام المجلس الصحي السعودي بمهماته واختصاصاته من خلال رفع مستوى التكامل والتنسيق بين القطاعات الصحية العامة والخاصة، وقيام القطاعات الصحية بتزويد المجلس الصحي السعودي وأمانته العامة بجميع المعلومات التي يطلبها لأجل تمكينه من القيام بدوره على النحو الأكمل.

«السكينة»: «جاستا» لا يخدم أهداف محاربة الإرهاب

المصدر: جريدة الحياة الاحد 1 محرم 1438هـ - 2 أكتوبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/17679564

الرياض - سعاد الشمراني

شدد تقرير أعدته حملة «السكينة» التابعة لوزارة الشؤون الإسلامية على أن الجميع ضدّ الإرهاب والإرهابيين، وأن وجود حالات دعم، بقصد أو من دون قصد، يجب أن يظل بحثه في إطاره الرسمي النظامي، الذي يحفظ سيادة الدول، وألّا يصرفنا ذلك عن مهمتنا الأساسية والأهم، وهي محاربة الإرهاب ومعالجة آثاره، في إشارة إلى قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب (جاستا)، الذي أقر أخيراً في الولايات المتحدة الأميركية.

وأشار التقرير إلى ضلوع الولايات المتحدة في دعم كثير من التنظيمات الإرهابية، التي ارتبط إنشاؤها بمخططاتها منذ القرن الماضي. وأكد رئيس «حملة السكينة» الدكتور عبدالمنعم المشوح أنه ليس مع منهجيّة انحراف «السكينة» عن أهدافها الاستراتيجية، التي تركز على محاربة الإرهاب وتعزيز الوسطية والاعتدال، إلى مسار «تبادل الاتهامات» حول داعمي الإرهاب، والتفتيش المُبالغ فيه في الملفات والوثائق التاريخية.

وقال المشروح لـ«الحياة»: «نؤمن بأن الحرب على الإرهاب، يجب أن تتخلص من العوائق التي تحرف مسار المواجهة والمعالجة إلى مسارات خارج إطار الأهداف»، مستدركاً: «إذا وجدنا بعض الأطراف تجاوزت الحدود الأخلاقية، والمهنية والدبلوماسية، وحتى المنهجية العلمية، في محاولة توجيه تهمة إنشاء التنظيمات المتطرفة إلى دول حاربت الإرهابيين، وجب أن نُنبّه تلك الجهات إلى أن مسار تبادل الاتهامات سيجعلهم في محلّ الاتهام». وأشار المشوح إلى أن العالم يعيش في منعطف تاريخي يتطلب مزيداً من التعاون، ويجب ألّا تنقلنا بعض الجهات إلى الفوضوية والعبثية الهدامة.

وقال: «ننقل بعض الحقائق والوثائق ولا نؤيدها ولا نتهم جهة، فليست هذه مهمتنا، ولكن كما ذكرنا هو مجرّد تنبيه، إذ إن الدخول في مربعات الاتهامات مرحلة كارثيّة على الجميع، ولا تخدم أهداف محاربة الإرهاب، بل هي خدمة للإرهابيين لبث المزيد من الفوضى.»

وأشار إلى حقائق عدة، منها أن التيارات الجهادية ولدت من رحم تنظيم القاعدة، الذي أُسس عام 1988 بدعوى مواجهة الاحتلال «السوفياتي «لأفغانستان، والذي أسس تحت نظر المخابرات الأميركية، وسميت بعملية)الإعصار)، وهذا ما تم تأكيده في مذكرات وزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلارى كلينتون.

وأضاف: «تدفق المقاتلون أثناء الاحتلال الروسي إلى أفغانستان، وكان من بينهم عبدالله عزام، وأسامة بن لادن، وبعض قيادات الإخوان المسلمين في مصر ودول عربية أخرى، وسعت أميركا للحفاظ على ذلك التنظيم بهدف القيام بعمليات أخرى تشهد صراعات إقليمية»، مشيراً إلى ما كشفت عنه مذكرات جنرال المخابرات الباكستانية الراحل حامد غول، التي بينت علاقاته القوية مع تنظيم القاعدة إبان الغزو السوفياتي لأفغانستان، والتي كان يتلقى الدعم الأميركي ليوصله إلى مقاتلي التنظيم حينها.

وتتمثل الحقائق بما كشفت عنه مؤسسة «judicial watch» الرقابية الأميركية في أيار)مايو) 2015، عن حصولها على وثائق سرية من وزارة الدفاع الأميركية)البنتاغون) تثبت أن تنظيم «داعش» الإرهابي صناعة الرئيس باراك أوباما وشركائه.

وبينت المؤسسة، من خلال الوثائق التي حصلت عليها، بعد ربحها دعوى قضائية قائمة على أساس قانون الشفافية، أن الولايات المتحدة الأميركية وبعض حلفائها اعتبروا أن إنشاء «داعش» سيكون رصيداً استراتيجياً نحو تغيير النظام في سورية، وعزل الرئيس بشار الأسد، وهو ما جعلهم يشاركون في تكوين التنظيم ونموه في سورية بشكل خاص.

وأكدت الوثائق، التي وصل عددها إلى نحو 100 وثيقة، أن أوباما وحلفاءه قرروا إنشاء جبهة أخرى لمحاربة الجيش السوري في شرق سورية، متمثلة بالمجموعات المسلحة، الذين يعملون حالياً على تدريبها وتسليحها، وهو ما حذر منه مسؤولون أميركيون حينها في شأن تأثير الأوضاع بسورية في الحكومة الضعيفة بالعراق.

وتعتبر الوثائق التي حصلت عليها الهيئة الرقابية أول دليل رسمي على علم الإدارة الأميركية بشحنات الأسلحة المرسلة إلى المتطرفين عبر بنغازي الليبية، بينهم «داعش» و«جبهة فتح الشام» (النصرة) سابقاً، وغيرهم من التنظيمات المسلحة منذ 2012، عبر موانئ بانياس وبرج إسلام السوريين. وأشار المشوح إلى الحقيقة الأخيرة، تمثلت بمن وفّر للجماعات

الإرهابية بيئات إلكترونية، إذ إن مواقع »القاعدة» والجماعات الإرهابية أين كانت خوادمها التي احتضنت تلك المواقع ومحتواها الإجرامي، والآن وما هي البيئات الإلكترونية التي تحمل للعالم أفكار الإرهابيين؟ وشبكات التواصل الاجتماعي التي أثرت في 70 في المئة من المتطرفين وحوّلتهم إلى وحوش، أين مقارّ هذه الشبكات؟ وهل كانت هذه الشبكات جادّة في حذف المحتوى المُهدد للسلم والداعي إلى العنف؟

» وثائق» تتهم جهات أميركية بدعم تنظيمات إرهابية

>نشرت «حملة السكينة» مجموعة من مذكرات وإفادات رجالات المخابرات الأميركية والروسية، التي تثبت تورط واشنطن بأنشطة إرهابية في دول عدة، ومن هذه الإفادات ما ذكره الموظف السابق في الاستخبارات العسكرية الأميركية ماك وليامز أنه «في 1988 حدث انفجار ضخم، ناتج من سيارة مفخخة استهدفت المدنيين الأفغان المنتمين إلى أقلية الهزارة التي تعاني من الاضطهاد، وشن هذا الهجوم قائد المقاتلين الممولين والمدعومين من وكالة الاستخبارات الأميركية قلب الدين حكمتيار.«

واكتشف ماك وليامز في ما بعد أن هذا الهجوم كان جزءاً من المخطط الذي أعدته وكالة الاستخبارات المركزية، للضغط على الاتحاد السوفياتي في كابول، بالتعاون مع الاستخبارات الباكستانية. كما أن أميركا تورطت في تجنيد المقاتلين العرب، وكان الفلسطيني عبدالله عزام المسؤول الأول عن عملية التجنيد، الذي أسس مكتب الخدمات (ماك) في 1984 بهدف جمع الأموال والمجندين.

وأكد وليامز أن بلاده دعمت الجهاديين في أفغانستان، إذ قام «عزام» بزيارات رسمية إلى الولايات المتحدة، وجند كثيراً من المسلمين للقتال في أفغانستان، بشعار: «الجهاد ضد السوفيات.«

كما ذكر وكيل مكتب التحقيقات الفيديرالي الأميركي جاك كلونان أن أعضاء تنظيم القاعدة أسسوا مركزاً للتجنيد في بروكلين الأميركية في شارع الأطلسي، ومنه انطلقت طلائع المُدرّبين والمخططين لتنظيم القاعدة. بدوره، أكد كبير الباحثين في معهد قضايا الأمن الدولي التابع لأكاديمية العلوم الروسية ألكسي فينينكو، أن العلاقة بين تنظيم «داعش» الإرهابي والولايات المتحدة ليست سرية، بل هي أبعد من ذلك، لأن وجود هذا التنظيم الإرهابي على الأرض يساعد الولايات المتحدة بشكل موضوعي في تحقيق جملة من المهمات، وأولها خلق ذريعة لوجودها العسكري المطول في المنطقة. ورأى فينينكو أن التدخل الأميركي الجديد في المنطقة سيكون بحجة أنه موجه ضد تنظيم «داعش» الإرهابي تحديداً وليس ضد غيره، ما يشكل ضغطاً مباشراً على سورية. ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام الأميركية؛ اعتقل البغدادي سنوات عدة في معسكر بوكا، وهو سجن أميركي جنوب العراق، قبل أن يصبح زعيماً للتنظيم الإرهابي «داعش» في 2010.

بصورة إجمالية، قضى تسعة من كبار قيادات «داعش» بعض الوقت في بوكا، تبعاً لما ذكرته «مجموعة صوفان»، وهي مؤسسة معنية بتحليل قضايا الإرهاب. وبخلاف البغدادي، الذي قضى خمس سنوات في السجن، كان من بين قيادات «داعش» الأخرى التي سجنت هناك، الرجل الثاني في الجماعة أبومسلم التركماني، والقيادي العسكري حاجي بكر، الذي توفي أخيراً، وقائد المقاتلين الأجانب أبوالقاسم.

»الخدمة المدنية": لائحة موظفي الدولة هدفها التطوير.. لا التهديد

المصدر: جريدة الحياة الاحد 1 محرم 1438هـ - 2 أكتوبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/17679485

الدمام - منيرة الهديب

قالت وزارة الخدمة المدنية: إن لائحة تقويم الأداء الجديدة لموظفي قطاع الدولة هدفها التطوير، وليس تهديد الموظف، مضيفة: إن اللائحة تحاكي أفضل الممارسات العالمية، بما يتناسب مع العمل الحكومي. وأكدت الوزارة أن اللائحة معنية

فقط بعملية تقويم الأداء، نافية ارتباطها بالميزات المالية للموظفين. وقال المتحدث الرسمي للوزارة حمد المنيف أمس، في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»: «اللائحة معنية فقط بعملية تقويم الأداء، ولا تتضمن مواد نظامية تتعلق بالميزات المالية للموظفين.»

وأشار إلى أن اللائحة تضمنت آليات وصفها بـ«الفعالة» تتيح للجهة الوصول إلى تحديد دقيق للموظفين المميزين وغيرهم من الموظفين منخفضي الأداء، مشدداً على أن ربط مستويات الأداء بالعلاوات أو المكافآت أو ما هو متطلب للترقية يتم تحديده من خلال نظام الخدمة المدنية ولوائحه التنفيذية ذات العلاقة) .للمزيد.(

ويعيش أكثر من مليون ونصف المليون موظف سعودي، في القطاعات الحكومية بالمملكة، مرحلة وصفت بـ«الانتقالية»، وذلك بعد أن بدأت جميع الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة والمصالح الحكومية العمل على تطبيق لائحة إدارة الأداء الوظيفي الجديدة، التي ستحل بدلاً من لائحة تقويم الأداء الوظيفي، والتي تقضي بإسقاط «الحصانة» ضد فصل الموظف صاحب التقويم (غير المرضي)، بشرط إمهاله ثلاثة أعوام لتحسين أدائه، مع حرمانه من العلاوة في كل عام، كما تقرّر تطبيقها على جميع الموظفين والمستخدمين والمعينين على بند الأجور والوظائف الموقتة، من سعوديين وغيرهم، في جميع الجهات الحكومية.

الحياة AL HAYAT

التشهير والسجن ينتظران السعوديات في "يوناو" .. إذا أسأنَ

المصدر: جريدة الحياة السبت 30 ذو الحجة 1437هـ - 1 أكتوبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/17662163

الرياض - سعاد الشمراني

حذّر مستشار قانوني السعوديات الموجودات في برنامج «يوناو» من عقوبة السجن والغرامة، التي ستطاولهم إذا أساءوا التصرف، مبيناً أن القانون لا يفرق بين ذكر وأنثى كاملي الأهلية، مشيراً إلى أن عقوباتهن لن تختلف عن الذكور

وقال المستشار القانوني سلطان المخلفي لـ«الحياة»: «إن هناك قاعدة قانونية بأن العقوبات للجميع، ولم يحدد نظام الجرائم المعلوماتية أنثى أو ذكر، وليست هناك حصانة من تطبيق العقوبة عليهن خصوصاً من هُن بكامل الأهلية.»

ودعا المخلفي إلى عدم التستر على الفتيات اللاتي يرتكبن مخالفات أخلاقية أو غيرها من خلال هذه البرامج، مشيراً إلى أنهن جاهرن بالمعصية، وذلك لذكرهن عبارات خادشة وغير أخلاقية، ولا ينبغي الستر عليهن أسوة بالذكور.

وذكر المخلفي بأن العقوبات التي ستواجههن بحسب المادة السادسة من نظام الجرائم المعلوماتية هي السجن مدة لا تزيد على خمس سنوات، وبغرامة لا تزيد على 3 ملايين ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين، وذلك لارتكابهم المخالفة الواردة في الفقرة الأولى من هذه المادة والمتضمنة إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام أو القيم الدينية أو الآداب العامة أو حرمة الحياة الخاصة أو إعداده أو إرساله أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية أو إدخاله أجهزة الحاسب الآلي.

كما يعاقب وفق ما نصت عليه المادة الثامنة من النظام، بألا تقل عقوبة السجن عن نصف حدها الأعلى إذا اقترنت الجريمة بعدد من المخالفات، ومنها ما جاء في الفقرة الثالثة »التغرير بالقصر ومن في حكمهم واستغلالهم.«

يذكر أن نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في السعودية ينص على المعاقبة بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على 3 ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل شخص يرتكب أياً من الجرائم المعلوماتية، كإنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام، أو القيم الدينية، أو الآداب العامة، أو حرمة الحياة الخاصة، أو إعداده، أو إرساله، أو تخزينه من طريق الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي.

وإنشاء موقع في الشابكة، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي أو نشره للاتجار بالبشر، أو تسهيل التعامل به، وإنشاء المواد والبيانات المتعلقة بالشبكات الإباحية، أو أنشطة الميسر المخلة بالآداب العامة أو نشرها أو ترويجها.

رئيس اللجنة العربية لحقوق الإنسان ينتقد غياب الصوت المدافع عن المملكة في الخارج

المصدر: جريدة الحياة السبت 30 ذو الحجة 1437هـ - 1 أكتوبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/17662266

بيشة - محمد الطفيل

أكد رئيس اللجنة العربية لحقوق الإنسان الدكتور هادي اليامي أن قانون »العدالة ضد رعاة الإرهاب» الأميركي المعروف بـ«جاستا»، سيفتح أبواب الجحيم في مواجهة الولايات المتحدة، إذا جاز التعبير، فالقاعدة التي تقول إن التعامل بالمثل، تعني أن بمقدور الدول الأخرى أن ترفع دعاوى قضائية في المحاكم الأميركية على مسؤولين أميركيين لا يزال غالبيتهم يتولون مناصب حكومية ودستورية، بتهم ارتكاب أعمال ضد الإنسانية.

وقال اليامي لـ«الحياة»، إن الأعمال التي ارتكبها الأميركيون يصنف بعضها ضمن الجرائم الموجهة ضد الإنسانية، فالقرار الذي يعني ببساطة رفع حصانة الدول ومسؤوليها، لن يستثني المسؤولين الأميركيين، ولا سيما في العراق وفيتنام، وما فظائع سجن أبو غريب ببعيدة، ويتيح القانون لفيتنام الاقتصاص من الجنود الأميركيين، وربما يصل الأمر بعائلات مئات الآلاف من اليابانيين إلى مقاضاة أميركا، التي أسقطت عليهم قنبلتين نوويتين في آب (أغسطس) 1945 إلى رفع دعاوى تعويض ضخمة. وأضاف: «أنه وفق الوصف الذي أطلقه مشرعون أميركيون، فإن مشروع القانون يعني ببساطة، فتح «صندوق باندورا»، الذي تقول الأساطير الإغريقية القديمة، إنه صندوق يتضمن كل شرور البشرية، من جشع، وغرور، وافتراء، وكذب، وحسد.«

وأشار إلى أنه من العلامات الأخرى لوهن القانون وضعفه، ما أعلنه في وقت سابق رئيسا لجنة التحقيق الأميركية الرسمية بشأن الهجمات توم كين ولي هاملتون، من عدم وجود ما يثبت تورط المملكة في تلك الهجمات، وهو تقرير رسمي حكومي، نشرت نتائجه على الملأ، على رغم ما قيل في وقت سابق عن وجود 28 صفحة تم حجبها من التقرير، بذريعة «احتوائها على معلومات سرية تمس بالأمن القومي الأميركي.«

وتابع: «وهنا نستحضر سؤالاً بديهياً، متى كان القانون يتعامل بالأدلة السرية، وكيف يحكم قاضٍ في قضية، حُجبت عنه بعض حيثياتها وتفاصيلها؟.«

وقال رئيس اللجنة العربية لحقوق الإنسان: «حتى إذا سلمنا جدلاً، بأن بعض عائلات ضحايا الأحداث رفعت دعاوى ضد المملكة، فمن الذي يفتي بأن القضاء الأميركي سيقبل بها أو يحكم بعدالتها؟»، مشدداً على أن ما يستدعي تسليط الضوء عليه، ووضعه في دائرة البحث هو غياب الصوت المدافع عن المملكة في الخارج، وتحديداً في دول الغرب والدول الكبرى، في ظل تزايد النظرة السلبية لنا، وارتفاع بعض الأصوات التي لا تريد غير إدانتنا ونسبة كل الشرور لنا، ونظرة بسيطة إلى حيثيات ما حدث داخل مجلس الشيوخ تؤكد صواب ما نقوله، إذ صوَّت المجلس بالإجماع لمصلحة تمرير القرار.

وتساءل اليامي، لماذا نفشل في الدفاع عن حقنا في حين ينجح الآخرون في تبرير باطلهم؟، ولماذا نعجز عن إظهار صورتنا المشرقة، بينما يتمكن غيرنا من تبرير سوادهم ومظالمهم؟، لماذا يخفت صوتنا ولا يكاد يبين، في الوقت الذي يرتفع عوائهم وضجيجهم الفارغ من كل مضمون؟.

وبين أن المملكة من أكثر الدول إسهاماً في المجالات الإنسانية، باعتراف الأمم المتحدة، وبلغة الأرقام التي أعلن عنها وزير الخارجية عادل الجبير منذ أيام في تركيا، حين أعلن أن المملكة بذلت خلال العقود الأربعة الماضية نحو 110 بلايين ريال، كمساعدات إنسانية كثالث بلد في العالم لناحية البذل والعطاء للإنسانية جمعاء من دون تمييز أو تفرقة، وباتت المملكة أكثر الدول نجاحاً في محاربة الإرهاب الذي يصدِّره بعض الذين يسعى الغرب لكسب ودهم.

ونوه إلى أن المملكة تدعم استقرار الاقتصاد العالمي، في الوقت الذي بإمكاننا البحث عن مصالحنا، وإحداث هزة في العالم، عبر رفع أسعار النفط، إذ تعد المملكة من الدول القليلة التي تتميز بالسياسة المتزنة، التي لا تعرف المهاترات، ما جعلها تحتل مكانة مرموقة، على مستوى محيطها الإقليمي والدولي.
وأشار إلى أن السعودية تملك من الإيجابيات ما لا تكفي آلاف الصفحات لتبيانه، ولكن ألا يكفي كل هذا، كي يكون لنا صوت عالٍ مسموع. وذكر اليامي، بأنه لا يريد تعليق الإخفاقات على مشجب الاستهداف، ونسبها للآخرين، لكن من لا يملك القدرة على إظهار وجهه المشرق، وتأكيد عدالة قضيته، لا يستطيع توجيه اللوم للآخرين إذا ما نسبوا إليه الأكاذيب، وسعوا إلى تشويه صورته، ولأننا قوم تعلمنا ألا نأكل إلا بأيدينا، وألا ننتظر من الآخر التفضل علينا، ينبغي أن نبادر إلى تقديم أنفسنا بالصورة المثلى، وأن نبذل مزيداً من الاهتمام للتعريف بدولتنا ومجتمعنا وعدالة قضايانا.
وركز رئيس اللجنة العربية لحقوق الإنسان على مخاطبة الآخر بلغته، واستخدام أدواته، فالإعلام دبلوماسية شعبية، تملك من التأثير ما لا تملكه بعض القيادات التنفيذية، وله سلطة على صُنَّاع القرار في الدول الغربية، بإمكاننا الوصول إلى الهدف، بقليل من التنسيق، وتوحيد الجهود، ورص الصفوف، وأن نضع استراتيجية واضحة لتحقيق ذلك، فلا تنقصنا الكفاءات الإعلامية البارزة، ولا يعوزنا المال لتحقيق هذا الهدف.

السماعيل: القانون سيلهم البريطانيين لمقاضاة من ورطهم في حرب العراق

قال المتخصص في الاستشارات الأمنية والعلاقات العامة محمد السماعيل: «إنه ربما يكون هذا التقرير الملهم لذوي المتوفين البريطانيين في حرب العراق، يساعدهم على مقاضاة الأميركيين الذين ورطوهم في الحرب على العراق، إذ سيلهم ذوي المتوفين من العراقيين، والأفغانيين، والفيتناميين، واليابانيين من جراء حروب أميركا المتعددة خلال العقود الماضية.»
وأضاف: «يمكن الاستفادة من التقرير الذي نشرته صحيفة (ديلي ستار سن دي) في 12 أيلول)سبتمبر) من العام الحالي، بعنوان فلاديمير بوتين لديه صور من الأقمار الاصطناعية عن أحداث الـ11 من سبتمبر، من الممكن أن تدين الحكومة الأميركية، مع الاستفادة من كل التقارير المماثلة التي تشكك في الروايات والحجج الأميركية الرسمية.
وأشار إلى أن الأميركيين سيتذوقون مرارة هذا القانون، ثم يتراجعون عنه، إذ يخل القانون بالمبادئ الدولية المتعلقة بالحصانة السيادية، وتكون مداواتهم بالتي كانت هي الداء، وهذا هو مربط الفرس، أو كما قال شاعرنا العربي: «دع عنك لومي فإن اللوم إغراءُ ... وداوني بالتي كانت هي الداءُ.»

الحياة AL HAYAT

«الجوازات» تطبق 5 تعديلات في رسوم التأشيرات ... الأحد

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 29 ذو الحجة 1437هـ - 30 سبتمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/17654881

الرياض - «الحياة»
أقر مجلس الوزراء خمسة تعديلات على رسوم التأشيرات، تفعّلها المديرية العامة للجوازات فجر الأحد المقبل الأول من محرم للعام الهجري الجديد.
وتشمل التعديلات رسم تأشيرة الدخول لمرة واحدة 2000 ريال، على أن تتحمل الدولة هذا الرسم عن القادم للمرة الأولى لأداء الحج أو العمرة، ورسم تأشيرة المرور 300 ريال.
وتضمنت التعديلات رسم تأشيرة الدخول المتعدد ومدتها على النحو الآتي:
ثلاثة آلاف ريال للتأشيرة التي مدتها 6 أشهر، 5 آلاف ريال للتأشيرة التي مدتها سنة، و8 آلاف ريال للتأشيرة التي مدتها سنتان.
وتشمل أيضاً التعديلات رسم تأشيرة الخروج والعودة على النحو الآتي:
200ريال لسفرة واحدة لمدة شهرين كحد أقصى، و100 ريال عن كل شهر إضافي، 500 ريال لسفرات عدة لمدة 3 أشهر، و200 ريال عن كل شهر إضافي، ورسم تأشيرة المغادرة 50 ريالاً لكل فرد يغادر المملكة عبر موانئها البحرية.

رضوان لـ "الحياة": عدم دفع أصحاب العمل أجور العمال جريمة

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 29 ذو الحجة 1437هـ - 30 سبتمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/17645537

جدة - منى المنجومي

وصف رئيس اللجنة التأسيسية لاتحاد اللجان العمالية في مجلس الغرف التجارية السعودية نضال رضوان ممارسات بعض منشآت الأعمال التي تتمثل في عدم صرف رواتب موظفيها لشهور وتتأخر في صرفها بـ«الظلم»، معتبراً أن تلك التصرفات تعد تعدياً على حقوق العاملين، وتسيء إلى سمعة المملكة، مطالباً العمال باتخاذ كل الإجراءات ضد أصحاب العمل المتأخرين عن دفع رواتبهم.

وأشار في حديثه لـ«الحياة» إلى أن التصرفات الفردية لمنشآت الأعمال التي لم تصرف رواتب لموظفيها ينشأ عنها عدد من الآثار السلبية على سمعة السعودية أمام المنظمات الدولية الحقوقية والإنسانية، كما أن تلك التصرفات أسهمت في انتقادات إعلامية نواجهها في مختلف وسائل الإعلام الدولية نتيجة لتصرفات سلبية من بعض الشركات وأصحاب العمل ضد العمال والموظفين.

وقال رضوان» :لا بد من أن نعي جميعاً أن العامل لا يعمل تطوعاً لدى صاحب العمل، وإنما يعمل ليكسب قوت يومه وأهله، وعدم دفع صاحب العمل لأجور العمال هو ظلم وتعدٍ على حقوق العمال، ومخالف للدين وللنظام ولجميع الأنظمة والأعراف الدولية.«

وأردف قائلاً: «امتناع العمال عن العمل بسبب عدم حصولهم على أجورهم لا يعد مخالفة نظامية، طالما لا تصحبها أعمال تخريبية تضر بالممتلكات الخاصة والعامة، وعدم دفع أصحاب العمل والشركات أجور العمال جريمة، تمتد آثارها على المجتمع وليس فقط على العمال.«

واعتبر أن ما تقوم به وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وما تتخذه من إجراءات ضد أصحاب العمل وإدارات المنشآت الذين يتعدون على حقوق العمال غير كافية على الإطلاق لردع مثل هؤلاء، مضيفاً: «لا بد من نظام صارم وعقوبات بالسجن والتشهير والغرامة المالية الكبيرة بعد سداد المستحقات، لردع المخالفين وغيرهم ممن ينهجون نهجهم، ولكي ندرأ مفاسد كثيرة، منها السرقة والسلب والتسول والعمل في ما يخالف نظام العمل والقوانين المحلية التي قد يلجأ لها العامل لتأمين لقمة عيش لأهله .«ولفت إلى أن قانون العمل يؤكد أن الأجر في مقابل العمل، وبالتالي إذا لم يوجد أجر فلا يوجد عمل، ولا يحق لأي صاحب عمل أو منشأة عدم دفع أجور العمال تحت أي ظرف أو مبرر، إلا أن يغلق عمله ويعلن إفلاسه رسمياً، وليس من المنطق أن يُسمح لصاحب العمل باتخاذ أي إجراءات ضد العمال الممتنعين عن العمل لعدم دفع أجورهم، بل يجب أن نطلب من العمال اتخاذ كل الإجراءات المتاحة طبقاً للنظام ضد أصحاب العمل الذين لا يتوانون عن سلب حقوق الآخرين في سبيل تحقيق مصالحهم الشخصية. وبيّن أن العمال لديهم التزامات مالية واجتماعية وأسرية كثيرة، ويعتمدون على أجورهم فقط، وتركوا بلادهم وأهليهم طلباً للرزق في بلدنا وليس للسياحة والترفيه، ولعل هذه المعلومة غائبة عن ذهن بعض أصحاب العمل عمداً أو سهواً.

أصدرتها محكمة التنفيذ

19قراراً ضد مواطنين ومقيمين رفضوا تنفيذ أحكام نفقة وحضانة بجدة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 1 محرم 1438هـ - 2 أكتوبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1537268

جدة – أحمد الهلالي

أصدرت محكمة التنفيذ في محافظة جدة خلال الفترة الماضية أكثر من 19 أمراً لإيقاف خدمات مواطنين ومقيمين بسبب عدم تنفيذ أحكام تتعلق بـ "أسرهم" متنوعه ما بين رفض "النفقة"، أو الحصول على إثباتات لأطفالهم بعد انفصالهم بسبب خلافات زوجية حدثت في وقت سابق.

وجاءت قرارات الإيقاف التي أصدرتها محكمة التنفيذ بعد استمرار مماطلة هؤلاء الأزواج من المقيمين والمواطنين في تنفيذ أحكام قضائية أصدرتها محاكم الأحوال الشخصية، وغيرها من المحاكم العامة، حيث لم يتم تنفيذها الأمر الذي أدى إلى لجوء الزوجات ومن حصلن على حق الولاية إلى محكمة التنفيذ لإجبارهم على دفع النفقات، وغيرها من الأمور الأخرى التي تضمنتها تلك الأحكام.

وبحسب مصدر لـ "الرياض"، فإن قرارات الإيقاف تضمنت إيقاف جميع الخدمات الخاصة بهؤلاء المماطلين، إضافة إلى أوامر بالخصم من مرتباتهم، وإجبار البعض منهم على تسليم المستندات الخاصة بالأطفال لكي يتمكنوا من الحصول على الخدمات في المستشفيات، والالتحاق بالمدارس، وغيرها من الأمور الأخرى.

وتضمنت حزمة الإيقافات، إصدار قرار يقضي بإيقاف خدمات وافد "سوري"، بعد رفضه دفع "النفقة" إلى أولاده من طليقته السعودية بعد انفصالهما قبل أعوام عدة، حيث جاء قرار محكمة التنفيذ بعد مماطلة الوافد في تنفيذ حكم قضائي أصدرته المحكمة العامة في جدة، تضمن إلزامه بدفع النفقة إلى أولاده الأربعة من طليقته السعودية، وإثبات نسب الأبناء، والحكم في حق والدتهم بحضانتهم وتربيتهم.

كما تضمنت القرارات الصادرة من محكمة التنفيذ بجدة قرارا بالإيقاف لـخدمات "مواطن"، رفض تمكين زوجته السابقة من حقوق الحضانة لأولادها، استناداً لحكم قاضي محكمة الأحوال الشخصية في محافظة جدة، حيث تقدمت زوجته بدعوى إلى قاضي المحكمة تضمنت طلباً بأنها حصلت على حكم قضائية يؤكد حقها في حضانة أطفالها في وقت سابق بعد طلاقها من زوجها، وأكدت أنه لا يوجد من يقوم بالعناية والرعاية لأطفالها في جدة، مستندة بعدد من الأدلة، والاثباتات التي تؤكد ذلك.

وتأتي هذه التطورات التي يشهدها القضاء في المملكة ضمن قرارات عدة أصدرها المجلس الاعلى للقضاء من بينها تمكين المرأة الحاضنة من مراجعة الأحوال المدنية، والجوازات، والسفارات، وإدارات التعليم والمدارس، وإنهاء ما يخص المحضون من إجراءات لدى جميع الدوائر والجهات الحكومية والأهلية، على أن يكون سفر المحضون بإذن القاضي في المقابل مازال النظام يسمح للأب السفر بأبنائه، وان كان ليس حاضنا للأبناء بصفته الولي.

«هدف»: 40٪ نسبة المستفيدات من برامج دعم التوظيف

المصدر: جريدة الرياض الاحد 1 محرم 1438هـ - 2 أكتوبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1537219

الرياض

كشف مدير عام صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) الدكتور عبد الكريم بن حمد النجيدي، أن نسبة المستفيدات من برامج دعم التوظيف التي يقدمها (هدف (للسعوديين والسعوديات في مختلف مناطق المملكة بلغت 40%، منذ بداية عام 2015 حتى شهر سبتمبر 2016م، مشيراً إلى أنه قدم الدعم حتى الآن لـ 1867 موظفة سعودية في قطاع الاتصالات، إسهاماً من الصندوق في دعم قرار قصر العمل في مهنتي بيع وصيانة أجهزة الجوال وملحقاتها على السعوديين والسعوديات.

وأكد النجيدي في كلمته التي ألقاها في معرض ومنتدى"قلو وورك" للتوظيف النسائي الذي أقيم في الرياض مؤخرا، أن المملكة تعيش مرحلة جديدة ونقلة تاريخية مهمة بعد إعلان رؤية المملكة 2030، لافتاً إلى أنها تعكس رؤية عميقة تتضمن برامج وخططاً اقتصادية واجتماعية وتنموية واسعة، وتشتمل على خطوط عريضة للنهوض بالاقتصاد، وأنها تعكس تقدير القيادة الرشيدة للمرأة السعودية، وزيادة نسبة مشاركتها في سوق العمل من 22% إلى 30.%

وأكد أهمية إدراك منظومة العمل والتنمية الاجتماعية عموماً، وصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) خصوصاً لدعم عمل المرأة السعودية، كونها أحد أهم العناصر لبناء هذا الوطن الغالي، حيث أطلق"هدف" بالتنسيق الكامل مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية والمؤسسات الشقيقة مجموعة من البرامج الهادفة لدعم عمل المرأة، تنفيذاً للتوجيهات القيادة الرشيدة بشأن زيادة فرص ومجالات عمل المرأة، وإحداث نقلة نوعية مهمة في هذا المسار.

وبين الدكتور النجيدي أن هدف وفّر العديد من الخدمات وآليات الدعم في مجالات التدريب والتأهيل، حيث أطلق البوابة الوطنية للعمل "طاقات"، لتكون منصة افتراضية لسوق العمل في المملكة بدعم من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ووزارة الخدمة المدنية، ولتجمع أصحاب الأعمال بالباحثين عنه، وتوفر مواءمة أفضل بين احتياجات المنشآت والقوى العاملة الباحثة عن وظائف، وترتكز رسالة البوابة على تقديم وتبادل خدمات التوظيف والتدريب بكفاءة وفعالية، لزيادة استقرار وتطوير القوى العاملة، وربط البوابة بالاستقدام لعرض جميع فرص العمل المتاحة في سوق العمل على طالبي وطالبات العمل قبل الموافقة على الاستقدام.

وأشار مدير عام صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) إلى نجاح المرأة في خوض تجربة توطين قطاع الاتصالات واستثمارها لما تقدمه منظومة العمل والتنمية الاجتماعية وصندوق تنمية الموارد البشرية من مميزات لدعمها، مضيفاً أن عدد المتدربات المشاركات في برنامج ريادة الأعمال مع معهد ريادة الأعمال الوطني التابع للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، لتوطين قطاع الاتصالات بلغ نحو 106 متدربات، وبلغ عدد المشاركات في الدورات المتخصصة لتوطين قطاع الاتصالات 8940 متدربة عبر منصة دروب الإلكترونية، لافتا إلى تفعيل ثمانية مراكز للعمل عن بعد في عدد من مناطق المملكة لدعم توظيف المرأة، وتوفير أكثر من ألفي وظيفة حتى الآن من خلال نموذج العمل عن بعد.

وأوضح أن "هدف" عمل بشكل متواصل خلال السنوات الماضية مع الشركاء على تطوير بوابة إلكترونية متكاملة تهدف إلى تقديم الحلول لرواد ورائدات الأعمال الراغبين في البدء بأعمالهم من خلال" برنامج تسعة أعشار" الذي يُعنى بدعم المنشآت المتوسطة والصغيرة والأسر المنتجة، ويدعم أصحابها في تجاوز عدة تحديات بارزة في بيئة الأعمال للجنسين، عن طريق تقديم حزمة من البرامج والمبادرات الإلكترونية وغير الإلكترونية، تتضمن دعم المنشآت في الحصول على الموارد البشرية المؤهلة، وتسهيل الإجراءات الحكومية، والوصول إلى فرص تجارية جديدة، بالإضافة إلى الوصول إلى المنافسات الحكومية وغير الحكومية، وكذلك الوصول إلى السوق من خلال الحصول على المعلومات التي يحتاج إليها أصحاب
الأعمال.

ويقدّم برنامج "تسعة أعشار" لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة "مسرّعة الأعمال الناشئة" التي تحوي مجموعة من البرامج التدريبية لتسريع نمو المشاريع الناشئة التي تساعد شبابنا وفتياتنا على تطوير أعمالهم، وضمان استدامتها مستقبلاً بإذن الله.
ودعا مدير عام "هدف" أصحاب الأعمال لاستثمار ما تملكه المرأة السعودية من مهارات وإمكانيات، وما أثبتته من التزام وتفان في العمل، ومنحها فرصة العمل في منشآتهم، وتوفير بيئة عمل مناسبة لهن، وهو ما سينعكس إيجاباً على تلك المنشآت، وتطوير ونمو أعمالها، حاثاً في الوقت ذاته طالبات العمل على أخذ زمام المبادرة للانخراط في وظائف القطاع الخاص وقبول تحدياته، والمحاولة الجادة لإثبات قدراتهن، مؤكداً أنهنّ يسهمن في مسيرة التنمية في القطاع الخاص بما يحقق طموحهن الوظيفي ورؤية الوطن لدور المرأة السعودية.

إلغاء الإجازة الاضطرارية لموظفي الدولة اعتبارا من اليوم

المصدر: جريدة المدينة الاحد 1 محرم 1438هـ - 2 أكتوبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/699995

سعيد الزهراني - الطائف
تبدأ جميع الوزارات والمصالح الحكومية اليوم إلغاء الإجازة الاضطرارية عن جميع موظفي الدولة بعد أن صدرت موافقة مجلس الوزراء على تعديل لائحة الإجازات، حيث تضمنت التعديلات المادة (العاشرة) لتكون بالنص الآتي: «يجوز للموظف الذي لا يتوافر له رصيد من الإجازة العادية بعد موافقة رئيسه أن يتغيب براتب كامل لأسباب طارئة مدة أقصاها خمسة (5) أيام خلال السنة المالية الواحدة»، وبالتالي فإن الإجازة تعتبر ملغاة إلا في حالة عدم وجود رصيد من الإجازات الاعتيادية لدى الموظف. إلى ذلك إجازت اللائحة الجديدة للإجازات حصول الموظف على إجازة اعتيادية لمدة يوم فأكثر بشكل فردي، شريطة أن لا تتجاوز الإجازة المفردة خمسة أيام في السنة. تجدر الإشارة إلى أن الإجازات الاضطرارية كانت تشكل إزعاجًا للقطاعات الحكومية المختلفة، حيث يسعى الغالبية إلى الحصول عليها قبل نهاية العام المالي، مما يؤثر على سير العمل في العديد من القطاعات.

التكدس بالمستشفيات وندرة التخصصات.. كابوس يؤرق مرضى عسير

«صحة المنطقة»: حلول عاجلة و7 مشروعات جديدة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 1 محرم 1438هـ - 2 أكتوبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/700018

أحمد آل شاطر - أبها

لم تكن حادثة تكدُّس المراجعين في عيادات مستشفى عسير المركزيّ، والقصور الشديد في خدمات وحقوق المرضى، سوى دليل على تردّي الأوضاع الصحيَّة بالمنطقة، وتعبير عن واقع مرير من فوضى وترهل، وسوء الخدمات المقدَّمة للمراجعين المتكدسين، ونقص المستشفيات والأسرّة وطول قوائم الانتظار، واكتفاء المنطقة بمستشفى مركزي يتيم، يخدم أكثر من 3 ملايين نسمة، وسط تزايد في أعداد السكان، علاوة على افتقار المنطقة للمستشفيات التخصُّصيَّة، وندرة التخصصات الطبية المطلوبة، واضطرار المرضى لقطع الرحلات الطويلة برًا وجوًا بحثًا عن العلاج في مستشفيات الرياض وجدة والدمام، ومعاناتهم من سوء خدمات المستشفيات الخاصة وارتفاع أسعارها.

»المدينة» فتحت ملف الخدمات الصحية المتدهورة في منطقة عسير، واستطلعت آراء المواطنين والخبراء، وعرضت شكاوى ومعاناة المراجعين، على مديرية الشؤون الصحية في المنطقة، لتكشف افتقار أهالي عسير للخدمات الصحية الجيدة والتخصصات المطلوبة والمستشفيات المناسبة، في مقابل وعود من صحة عسير بإنهاء تلك المعاناة عبر إنجاز العديد من المشروعات الصحية والمستشفيات المتخصصة وحل مشكلات التكدس بالمستشفيات والعيادات الخارجية وأقسام الطوارئ.

معاناة سوء الخدمات

أكد لـ»المدينة» المواطن عبدالله اليحيى، أن المنطقة تعاني نقص المستشفيات وسوء الخدمات الطبية، وقلة الأسرة بالمستشفيات، ووجود كم هائل من المرضى وحالات التنويم التي ترقد في الطوارئ لأسابيع انتظارًا لسرير في العناية المركزة، ونقص الكوادر الطبية المتخصصة، وانتشار البكتيريا في المباني الطبية المعمرة بشكل مخيف.

وطالب وزير الصحة بالنظر لمعاناة أهالي عسير وإنجاز المشروعات الصحية التي لم تتم منذ أعوام، ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمرضى.فيما قال المواطن محمد القحطاني: إن مستشفى عسير المركزي يخدم المنطقة منذ عقود مضت، وهو الوحيد بالمنطقة الذي يقدم الرعاية الصحية لأغلب أهالي أبها والمحافظات والقرى الأخرى الذين يقطعون مئات الكيلومترات للحصول على احتياجاتهم الصحية.

وأضاف القحطاني: الأمر زاد سوءًا، بعد إلغاء مستشفى أبها العام والاكتفاء بمستشفى عسير، مشيرًا إلى أن الأمل كان إنجاز مشروع مدينة الملك فيصل الطبية الذي لم يكتمل ومضى عليه أكثر من 15 عامًا.

وأكد أن المستشفيات الخاصة في المنطقة افتقدت جودة الخدمة، مقابل ما تستنزفه من أموال طائلة، مطالبًا بنزول المسؤولين في الصحة على أرض الواقع والقيام بجولات سرية على جميع مستشفيات المنطقة الفقيرة صحيا، لافتًا إلى أن المريض أصبح يعيش بين مطرقة سوء خدمات مستشفى عسير المركزي وسندان استغلال المستشفيات الخاصة.

توفير التخصصات الطبية وإعادة توزيع الخدمات الصحية

واتهم المواطن علي الفرحان، صحة عسير بالمسؤولية عن سوء الخدمات الصحية وافتقار التخصصات الطبية المطلوبة، واضطرار المرضى لقطع مسافات طويلة خارج المنطقة لتلقي العلاج، مطالبًا بتوفير التخصصات الطبية النادرة وإنهاء معاناة سفر المرضى وتجويد الخدمات الصحية المتدهورة، وإعادة توزيع الخدمات الصحية على جميع مدن ومحافظات عسير بالتساوي، وتوفير المستشفيات لكل المحافظات.

واقترح الدكتور صالح الحمادي، تحويل مستشفى عسير المركزي إلى مستشفى تخصصي يخدم المنطقة الجنوبية برمتها وإقامة مشافٍ بسعة خمسمئة سرير في كل محافظة، وسرعة الانتهاء من مدينة الملك فيصل الطبية.

تفعيل المراكز الصحية

وأوضح الناشط الاجتماعي حسن مخافة أن أحد أسباب سوء الخدمات الصحية هو مستشفى عسير المركزي الذي سعته٤٠٠ سرير، ويعمل في الوقت نفسه بطاقة ٨٠٠ سرير، وإغلاق مستشفى أبها العام، بدعوى بناء 3 أبراج طبية لم تتم حتى الآن.

وأشار المدير التنفيذي للاستثمار بإمارة منطقة عسير عبدالعزيز المتحمي، إلى خطأ تمركز الخدمات الطبية في العاصمة، وافتقار المناطق الأخرى للخدمات الصحية الجيدة، محذرًا من عملية تهجير لأهالي عسير بحثًا عن العلاج، بسبب ندرة التخصصات الصحية في المنطقة.وبيَّن المتحمي أن محفزات المنطقة الصحية طاردة وغير مؤهلة للاستقطاب الاستشاريين في المستشفيات الخاصة التي تقدم خدمات صحية سيئة وليس لها هدف سوى الربح.

واقترح المتحمي تفعيل دور المراكز الصحية والرعاية الأولية في المدن والقرى والهجر، لتقليل الضغط على المستشفيات.

أبرز مشكلات الخدمات الصحية بعسير:

نقص المستشفيات وسوء الخدمات الطبية

قلة الأسرّة بالمستشفيات، والانتظار لأسابيع لسرير في العناية المركزة

نقص الكوادر الطبية المتخصصة
انتشار البكتيريا في المباني الطبية المعمرة
الاكتفاء بمستشفى عسير المركزي لخدمة أهالي المنطقة
قطع المرضى من المحافظات مسافات طويلة لسد احتياجاتهم الصحية
إلغاء مستشفى أبها العام
عدم إنجاز مشروع مدينة الملك فيصل الطبية رغم مرور 15 عامًا على الإعلان عنه
سوء الخدمات المقدمة في المستشفيات الخاصة مقابل ما تستنزفه من أموال
افتقارها للتخصصات الطبية التي يحتاجها كثير من مرضى عسير
قطع المرضى مسافات طويلة خارج المنطقة ليتلقوا العلاج في مدن أخرى
الزحام والعراك بين المرضى والمراجعين في مستشفى عسير المركزي
تأخر إنجاز مستشفى الملك خالد الجامعي
أهم مطالب الأهالي:
إنجاز المشروعات الصحية التي لم تتم منذ أعوام، ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمرضى.
نزول المسؤولين في الصحة على أرض الواقع والقيام بجولة سرية على جميع مستشفيات المنطقة
توفير التخصصات الطبية المفتقدة في المنطقة
إقامة مشافٍ بسعة خمسمئة سرير في كل محافظة
تحويل مستشفى عسير المركزي إلى مستشفى تخصصي
التطلع إلى نقل مستشفيات وزارة الداخلية ومدنها الطبية في منطقة عسير
تفعيل دور المراكز الصحية و الرعاية الأولية في المدن والقرى والهجر
خطط «صحة عسير»
وضعت «المدينة» مطالب وشكاوى الأهالي، على طاولة صحة عسير، التي أوضحت على لسان ناطقها الإعلامي سعيد النقير، أن هناك خططًا طويلة الأجل وقصيرة الأجل، للنهوض بالخدمات الصحية، ومشروعات صحية جديدة منها 7 مستشفيات بسعة ألفي سرير، والتعاقد مع التخصصات الطبية المطلوبة ووضع حلول عاجلة لمشكلات التكدس بالمستشفيات.
وأوضح النقير أن صحة المنطقة وضعت الحلول لمواجهة زحام العيادات الخارجية منها:
-1زيادة عدد العيادات الخارجية للاستشاريين ممن لديهم قوائم انتظار طويلة.
-2دعم المستشفيات الكبيرة بالأطباء الزائرين
-3التنسيق بين المراكز الصحية والمستشفيات الكبيرة لإرسال التحويلات اللازمة للمرضى.
-4زيادة عدد المستشفيات وأعداد الأسرة والعيادات الخارجية.
حلول لمعالجة تكدس المراجعين
استعرض النقير أبرز الحلول التي وضعت لمعالجة تكدس المراجعين في المستشفيات الكبيرة بالمنطقة في النقاط التالية:
-1التعاقدات الجديدة، والأطباء الزائرون خاصة للمستشفيات الكبيرة
-2تطوير أقسام الطوارئ وتوسعتها والبنية التحتية بالمستشفيات الكبيرة،
-3تفعيل آليات الفرز للحالات بأقسام الطوارئ
-4فتح عيادات المعاينة السريعة في بعض المستشفيات للكشف على الحالات الباردة
-5تغطية مستمرة لطوارئ مستشفى عسير المركزي على مدار الساعة باستشاريين
6- المتابعة المستمرة لحركة الأسرة بشكل يومي لضمان إفراغ الأسرة بشكل دوري

«التنمية الاجتماعية»: 5 خدمات لذوي الاحتياجات المسنين

المصدر: جريدة المدينة الاحد 1 محرم 1438هـ - 2 أكتوبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/700008

محمد الشطيطي - الرياض

نفذت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أمس، عددًا من الأنشطة والفعاليات، في كافة مدن ومحافظات المملكة احتفاءً باليوم العالمي للمسنين، الذي وافق أمس (السبت) 30 ذو الحجة 1437هـ الموافق الأول من أكتوبر 2016م. وأوضح المتحدث الرسمي للوزارة خالد أبا الخيل، أن الفعاليات والأنشطة تهدف إلى زيادة الوعي الثقافي والاجتماعي لدى كافة شرائح المجتمع بفئة المسنين؛ لخدمة هذه الفئة الغالية والتي قدمت خدمات جليلة للأمة والمجتمع والأسرة.

وأضاف المتحدث الرسمي، أن الخدمات الطبية والرعاية التي تقدم لكبار السن من ذوي الاحتياجات الخاصة، تشمل إعانات مالية، وأجهزة طبية، وبرامج السيارات، والتأشيرات، وبطاقات التخفيض والمواقف، قد استفاد منها أكثر من 99 ألف فرد.

وأكد، أن الوزارة لا تألو جهدًا في سبيل تقديم الدعم لهذه الفئة، مشيرًا إلى أن الخدمات الطبية والبرامج الاجتماعية المتنوعة التي تقدم لكبار السن ممن هم خارج الدور يستفيد منها أكثر من 32 ألف فرد، ومن تلك الخدمات الزيارات المنزلية، وتوفير خدمة الأجهزة الطبية، كما تقدم برامج اجتماعية عبر أكثر من (37) مركزًا للتنمية الاجتماعية، و(489) لجنة تنمية أهلية، و(37) ديوانية شعبية، و(782) جمعية خيرية و(10) جمعيات متخصصة للمسنين.

بيان زهران: محمد بن سلمان وضع على عاتقنا مسؤولية في رؤية 2030

صاحبة أول مكتب محاماة وحاصلة على "السابع" في قائمة أقوى 50 سيدة عربية

المصدر: جريدة المدينة السبت 30 ذو الحجة 1437هـ - 1 اكتوبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/699880

روبا عبدالعال - جدة

طالبت المحامية بيان زهران في حوارها لـ «المدينة» بزيادة عدد القضاة في المحاكم نظرًا لزيادة نسبة القضايا المنظورة، مشيرة إلى أن قضايا الحضانة والنفقة وفسخ النكاح والأحوال الشخصية هي أكثر القضايا النسائية الشائعة في أروقة المحاكم، مطالبة «العدل» بفتح آفاق التدريب للقانونيات في مكاتب المحاميات، وأكملت زهران أن ذكر الأمير محمد بن

سلمان للمرأة المحامية على رأس قائمة النساء العاملات ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠ يمثل مصدر فخر واعتزاز لكل محامية سعودية. جاء ذلك في حوارها مع «المدينة» فإلى نص الحوار.

ملامح الرؤية

**ذكر محمد بن سلمان ولي ولي العهد في حديثه عن ملامح رؤية المملكة ٢٠٣٠ المرأة المحامية في أول قائمة النساء العاملات، فماذا يعني ذلك لكم كمحاميات؟

**إن ذكر سموه المحاميات على رأس القائمة إنما هو مصدر فخر واعتزاز بالثقة التي نالتها المحامية السعودية من شرف وضعها ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠، فالمسؤولية الآن باتت على عاتقنا عظيمة ولهذا ألهمتنا العزيمة والإصرار لمواصلة أهدافنا والسمو بمهنتنا لتحقيق هذه الرؤية المباركة التي اتسمت بنظرة مستقبلية شابة وشاملة وبعيدة المدى توحدنا وتخلدنا وتعيد صياغة مجدًا جديدًا للملكة بأفكار حديثة تواكب المستجدات لنرى فيها المملكة العربية السعودية في أوج ازدهارها ونموها وقوتها.«

احتكار الرجال

وعن تقييمها لوضع المحاميات في السعودية في المهنة تم احتكارها على الرجل عقودا من الزمن، قالت : «لا يمكن القول بإن مهنة المحاماة في السعودية تم احتكارها من قبل المحامين الرجال فليس هناك من مسوغ للاحتكار المهني، ولكن قد يكون السبب في الوقت آنذاك عائدًا إلى انعدام كليات الحقوق للطالبات؛ فقد تم افتتاح أول قسم للأنظمة لهن في جامعة الملك عبدالعزيز في عام 2005 م، وعلى الرغم من أن الفترة قصيرة منذ دخول المحاميات في هذا المجال، إلا إنهن أثبتن جدارتهن وتفوقهن وإلتزامهن في مجال عملهن؛ وساهمن في دفع عجلة التنمية سواء على الصعيد القانوني أو الاجتماعي أو الثقافي.

وضع القانونيات

**ماذا عن وضع القانونيات في المرحلة الحالية؟

على صعيد عمل المحاميات المرخصات فيتم التعامل مع المحاميات عمومًا بشكل عادل كما يعامل المحامي الرجل وعلى قدم المساواة في الحقوق والواجبات، فنحن تحت مظلة نظام المحاماة السعودي وتسري علينا أحكام النظام وكل الإجراءات المهنية المتعلقة به، حيث يتاح للمحاميات الحق في تقديم المرافعة والمدافعة واللوائح والمذكرات القانونية وتقديم المستندات والقرائن والبيانات للحفاظ على حقوق الموكلين والدفاع عنها، وأما عن وضع القانونيات حديثات التخرج فهن يعانين من قلة الوظائف القانونية بسوق العمل فضلًا عن قلة فرص التسجيل كمحاميات متدربات لدى مكاتب المحاماة لدى الزملاء الرجال لعدم تحقق توفر شرط خبرة الخمس سنوات في مكاتب المحاماة التي تم افتتاحها حديثًا من النساء، وبالتالي فإن صاحبات مكاتب المحاماة النسائية لا يمكنهن تسجيل المتدربات في سجل المحامين النظاميين نظرًا لاشتراط النظام مضي مدة الخمسة سنوات على رخصة المحاماة، ولذلك فنأمل من مقام وزارة العدل أن تفتح آفاق التدريب للقانونيات في مكاتب المحاميات وتسهيل ذلك؛ كما أن عملهن في القطاع الحكومي والخاص سيستقطب كفاءات وطنية وقانونية.

صعوبة العمل

وعن صعوبة تحمل المرأة لمهنة المحاماة كونها مهنة شاقة، قالت: «لا يوجد عمل غير شاق في الحياة ، فنجاح الإنسان وأسباب الرزق عمومًا تتطلب السعي المستمر وبذل العناية والوقت والجهد لتحقيق الأهداف المنشودة، ولا شك أن مهنة المحاماة من المهن الشاقة وبالذات ذهنيًا، لما تحمله من الكم الهائل من الحاجة للبحث والتحليل وسرعة البديهة والاستنباط وصياغة وإعداد اللوائح القانونية والدفاع عن الموكلين وتمثيلهم أمام القضاء، ومع ذلك ولمن يسعى لإحقاق الحق ونصرة المظلوم فهي مصدر للسعادة والرضا عن النفس عند صدور كل حكم قضائي عادل قد سعى فيه وساهم في تحقيقه عبر قضائنا العادل، سواء كان المحامي رجلًا أم امرأة « . أما عن طبيعة القضايا التي تستقبلها وأبرز أنواع القضايا النسائية الشائعة في المحاكم، قالت: « تختلف القضايا التي ترد إلى مكتبي فهناك قضايا أحوال شخصية وقضايا مالية وتجارية وعمالية وعقارية وإدارية فضلًا عن الدعم القانوني من خلال الاستشارات وصياغة العقود واتفاقيات التعاون المختلفة، وأبرز أنواع القضايا النسائية الشائعة هي قضايا الحضانة والنفقة وفسخ النكاح وقضايا الأحوال الشخصية بشكل عام والقضايا المالية أيضًا.«

أحكام قضائية

وعن تمكنها من تنفيذ أحكام قضائية أمام محاكم التنفيذ، قالت: «نعم لقد نفذ المكتب من خلال فريق العمل عددا من الأحكام الصادرة لصالح موكلينا ومن أبرز هذه القضايا تنفيذ الأحكام القضائية المتعلقة برؤية الأبناء وحضانتهم حيث أصبح النظام صارما تجاه المماطلين بتنفيذ الأحكام خاصة في هذا النوع من القضايا؛ وقد تصل العقوبات المنصوص عليها في المادة الرابعة والسبعين من نظام التنفيذ إلى المنع من السفر، الأمر بالحبس، الأمر بإيقاف خدماته الحكومية، الأمر بإيقاف خدماته في المؤسسات والشركات المالية . مما جعل الكثير يلتزمون بالأحكام القضائية خوفًا من صدور عقوبات بحقهم.

خارج المملكة
وعن تلقيها لطلبات من سيدات من خارج المملكة لتولي أعمالهن، قالت: «بالنسبة للسيدات خارج المملكة كانت لدينا مشكلة في تبني هذا النوع من القضايا لاسيما وأن المكتب في مدينة جدة وطبيعة العمل في المحاماة لا تحتاج دراسة قانونية فحسب، بل الوقوف على كل جوانب القضية ومراجعة جميع الدوائر المرتبطة بحسب موضوع القضية وهذا بطبيعة الحال يعتبر متعذرا لبعد المسافات لاسيما وأن لدي ملفات وقضايا داخلية؛ مما جعلني وبعض من الزملاء نتخذ قرارًا لعقد اتفاقية تعاون وقعناها في الإمارات في شهر جماد الأولى من العام الحالي ١٤٣٧ هـ ضمت التعاون مع مكاتب محاماة في الإمارات وقطر والبحرين والكويت وسلطنة عمان . «وعن أبرز قضايا المرأة التي تري أنها ما زالت تحتاج إلى تنظيم، قالت: «أرى أن المرأة تحتاج إلى نظام مستقل للأحوال الشخصية يقفل باب الاجتهادات المتعارضة ويقضي على اختلاف الأحكام المتعلقة في الوقائع المتفقة.
ماذا عن القسم الذي يتولى القضايا الاجتماعية بمكتبكم وما نوعية القضايا في هذا القسم ؟
الدافع وراء افتتاح هذا القسم فهو المسؤولية الأخلاقية الواجبة على المحامي تجاه وطنه ومجتمعه، حيث إن المحامي في كل أنحاء العالم يحمل رسالة إنسانية تحرص على حماية الإنسان ورعاية حقوقه لضمان استقراره الأسري والمادي والنفسي، والقسم الاجتماعي بالمكتب وجد لتقديم المساعدة القانونية لكل شرائح المجتمع وذلك من خلال عدة برامج تشمل نشر الثقافة القانونية في مواقع التواصل الاجتماعي وأيضًا عن طريق تقديم الدورات والمحاضرات التي تتبنى التوعية القانونية والمجتمعية بكل مجالاتها وذلك بالتعاون مع الجمعيات والمساكن الخيرية والجامعات وهيئة الإغاثة الإسلامية كما يتبنى القسم تقديم خدمات استشارية وتمثيل قانوني لذوي الدخل المحدود ويتم تقديم الخدمات القانونية بالقسم الاجتماعي بعد دراسة وضعها والتأكد منه من قبل اخصائية اجتماعية متعاونة مع المكتب، ونوعية القضايا في هذا القسم كثيرة وقد يكون معظمها قضايا أحوال شخصية تخص الفئات المستضعفة أو المعنفة من نساء وأطفال وعمال.«
زيادة القضاة
وبسؤالها عن ما إذا ترى أنه لا تزال هناك ضرورة لزيادة عدد القضاة ومحاكم الأسرة لتسريع البت في القضايا، ردت قائلة: «من المؤكد أن المحاكم المتخصصة تنجز القضايا بشكل أسرع إذ أن من المعلوم في العمل القضائي أنَّ لكل نوع من القضايا إجراءات محددة ومختلفة عن النوع الآخر، وكل نوع يحتاج إلى إدارات مساندة ومراكز خبرة تختلف عن النوع الآخر، حيث تحتاج محاكم الأسرة والأحوال الشخصية إلى إدارة مختصة، وإلى مراكز إصلاح ذات البين، ومراكز مختصة تعني بمحاولة حل الخلافات والنزاعات الأسرية بشكل ودي إن أمكن ذلك قبل عرضها على القضاء للتقليل كما أن هذا التخصص القضائي ساهم في سرعة البت في القضايا لاسيما أن القاضي متخصص وعلى علم ودراية تامة بأحكام هذا النوع من القضايا، أما عن زيادة عدد القضاة فبالتأكيد نحتاج إلى زيادة حيث أن نسبة القضايا المنظورة أمام المحاكم مرتفعة جدا وعدد القضاة لا يتناسب مع هذه النسبة المتزايدة».

تأهيل نزلاء دور الأحداث لإخراجهم لسوق العمل عبر تدريبهم في مسارات مهنية مختلفة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 29 ذو الحجة 1437هـ - 30 سبتمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/699684

داوود الكثيري - جدة تصوير: عادل المطيري
كشف مدير عام فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبدالله العليان عن استراتيجية جديدة تعمل عليها الوزارة حاليا فيما يخص نزلاء دور الأحداث، حيث قال: إنه سيتم تأهيلهم وتدريبهم في الدور تمهيدا لإخراجهم لسوق العمل بعد انتهاء محكوميتهم وذلك في حال رغبتهم عدم إكمال المسيرة التعليمية. وأضاف العليان في تصريح لـ

«المدينة»، نقوم بتأهيل النزلاء عبر غرس حب العمل لديهم في عدد من المجالات مثل (ميكانيكا،هندسة، حاسب آلي،...)،كلٌ حسب المجال الذي يجد نفسه فيه، أما في حال رغبتهم في إكمال دراستهم فسيتاح لهم ذلك.
من ناحيته استجاب العليان لرغبة عشرات من نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية بجدة، وذلك بإتاحة (زيارة خاصة) لرؤية جميع أفراد أسرتهم في جلسة واحدة، جاء ذلك في الحفل الذي نظمته إدارة الدار باليوم الوطني للمملكة.
وعن تعاون الجهات المعنية في الدار معهم قال العليان: «الجهات الحكومية المتواجدة في الدار من التعليم والقضاء والحراسات الأمنية والبحث الجنائي كلنا نؤدي عمل تكاملي، والتعاون كبير، بحيث لا يشعر النزيل أنه في سجن أو مكان غير مريح، وكل الخدمات موجودة للنزيل.»
من ناحيته أوضح مدير دار الملاحظة الاجتماعية بجدة فهد الجعيد، أن الأصل في زيارات أولياء الأمور لأبنائهم في الدار تكون مرتين في الأسبوع، الأولى للرجال يوم (الأحد) لمن هم فوق العشرين عاما، و(الثلاثاء) تكون للنساء مع بناتهن لمن هن فوق العشرين عاما أيضا، فيما تكون هناك زيارة استثنائية بمسمى (زيارة خاصة) وهي للأحداث المميزين في البرامج المقامة داخل الدار أو في المدرسة، أو في سلوكه، فيمنح زيارة خاصة تكون لجميع أسرته في وقت واحد لمدة ساعة ونصف، لافتا إلى أنه يسمح لهم باصطحاب الأكل من الخارج كنوع من التكريم والتحفيز له،ومن ميزتها اجتماع الابن بجميع أفراد أسرته في وقت واحد داخل الدار.
وأضاف الجعيد: «ستتم جدولة الزيارات الخاصة لجميع الأحداث خلال فترة وجيزة، ليتمكن كل حدث من رؤية جميع أفراد أسرته خلال الزيارة التي ستمتد إلى ساعة ونصف.»
من جانبه بين الجعيد، أنه تم إقامة برنامج احتفالي باليوم الوطني شارك فيه جميع الأحداث بمختلف جنسياتهم الـ (12)، بحضور مدير عام فرع الوزارة بالمنطقة، حيث شهد الحفل عدة فقرات متنوعة ما بين فنية وترفيهية ورياضية، معبرين عن حبهم وانتمائهم للقيادة والوطن.

أكد أن مكافحة الظاهرة قضية شائكة

عضو شورى: جرأة المتسولين تتطلب تحرك 3 وزارات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 1 محرم 1438هـ - 2 أكتوبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20161002/Con20161002860182.htm

محمد مكي (الرياض)
أكد عضو لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في مجلس الشورى الدكتور راشد بن حمد الكثيري أن قضية مكافحة التسول شائكة، وهي تمثل إحدى الظواهر السلبية التي تعاني منها المملكة ولها آثار خطرة على الفرد والمجتمع على حد سواء، لافتا إلى أن جرأة المتسولين في انتحال هويتنا يتطلب تحرك وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ووزارة الداخلية للحد من هذه الظاهرة، خصوصا في ما يخص العمالة السائبة.
وقال: «أعداد المتسولين كبيرة وفي تزايد ملحوظ، وللأسف أصبحت لديهم جرأة في تقمص شخصيات وهمية، إذ ينتحل بعض المقيمين هوية المواطن السعودي مقلدين اللهجة السعودية ولبس الثوب والشماغ والعباءة للنساء عاقدين خططهم لاستعطاف المواطنين وجمع مبالغ مالية خيالية عن طريق التسول بعد إيهام الآخرين بأنهم سعوديون يعيشون في فقر مدقع غير آبهين بما يترتب على ذلك من تشويه لصورة المواطن السعودي وصورة المملكة التي لم تأل جهدا في دعم الفقراء والمحتاجين من أبناء الوطن عبر برامج الضمان الاجتماعي.»
وأشار إلى أن هذا يعتبر من الأشياء المزعجة كثيرا خصوصا أن الشعب السعودي بطبيعته متعاطف وقلبه طيب ما يجعله ينخدع كثيرا خصوصا عندما يجد المتسول يبكي ويشتكي وللأسف أولئك يجيدون التمثيل مما ينطلي على البعض فيصدقونهم.
وأضاف »أصبحنا نلاحظ أولئك في كل مكان سواء في المساجد أو إشارات المرور أو محطات البنزين، وفي الفترة الأخيرة أمام صرافات البنوك حتى لا يجد المستهدف عذرا لإعطائه المقسوم وكأنهم مدربون على عبارات ونبرة صوت

موحدة بينهم، جاعلين سقوط دمعتهم أمام الناس للشفقة، ولم يتوقف الأمر هنا بل قاموا باستغلال موسم الحج في التسول والسرقة والتدليس على المتصدق وأكل ماله بالباطل.«
وكانت «عكاظ» نشرت في صفحتها الأولى أمس (السبت) عن جمع المتسولين بالزي السعودي مبالغ خيالية.

الربيعة: لا تمييز في خدمة المنكوبين

مركز الملك سلمان يقدم 550 مليون دولار مساعدات إغاثية وإنسانية

المصدر: جريدة عكاظ السبت 30 ذو الحجة 1437هـ - 1 اكتوبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20161001/Con20161001860146.htm

«عكاظ» (أوتاوا)
نوه المستشار والمشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية الدكتورعبدالله بن عبدالعزيز الربيعة بالدور الريادي للمملكة في المجال الإنساني والتزامها بالعمل الحيادي وتطبيق القانون الإنساني الدولي الذي يتماشى مع تعاليم الدين الإسلامي الحنيف الذي يحث على المحافظة على كرامة الإنسان ورفع معاناته.
جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده بمقر سفارة خادم الحرمين الشريفين في أوتاوا الليلة قبل الماضية بحضور سفير المملكة لدى كندا نايف بن بندر السديري ولفيف من الصحفيين والمسؤولين والمهتمين بالعمل الإنساني والإغاثي.
وشدد د. الربيعة على أن المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز قدمت المساعدات الإنسانية والإغاثية للمنكوبين في أرجاء العالم، مضيفا أن المركز قدم أعمالا إغاثية وإنسانية خلال الفترة الماضية بلغ عددها 118 برنامجا حتى شهر سبتمبر الجاري في مجالات الأمن الغذائي والإيواء والصحة والمياه والإصحاح البيئي والتغذية والتعليم والحماية والتعافي المبكر والخدمات اللوجستية في أكثر من 30 دولة موزعة على أربع قارات تجاوزت تكلفتها الإجمالية 550 مليون دولار أمريكي.
كما تناول المستشار والمشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية الجهود التي تبذلها المملكة لمساعدة الأشقاء في اليمن، مبينا ما تقوم به حكومة خادم الحرمين الشريفين من جهود كبيرة لتقديم المساعدات ورفع معاناة الشعوب ودعم اللاجئين بالعالم دون تمييز بين لون أو عرق أو دين.

102 من ذوي الإعاقة ينتظرون الابتعاث

المصدر: جريدة الوطن الاحد 1 محرم 1438هـ - 2 أكتوبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=279276&CategoryID=3

جدة: منال الجعيد

يقبع 102 متقدم من ذوي الإعاقة في قائمة الانتظار الخاصة بالابتعاث، بعد أن تقدموا عن طريق مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة منذ عامين. وكشفت مصادر لـ«الوطن» أن هؤلاء المتقدمين لم يحصلوا على فرصة الابتعاث، بسبب عدم توافر مقاعد من وزارة التعليم.
وفي الوقت الذي أوضح مصدر مسؤول أن الابتعاث من كافة الجهات والهيئات قد توقف، وأنه حاليا مقتصر على برنامج وظيفتك بعثتك»، أكد أنه يمكن لهؤلاء المنتظرين التوجه مباشرة إلى الوزارة وتقديم الطلبات.
رغم تفوق العديد من الطلاب من ذوي الاحتياجات، وحصدهم أعلى المعدلات الدراسية، يعاني الكثير منهم بسبب توقف الابتعاث عن طريق مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة منذ عامين، حيث أكد المركز الإعلامي له وجود 102 متقدم في قائمة الانتظار.
المبتعثون من مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة
102متقدم في قائمة الانتظار
135مبتعثاً من 2010 - 2015
68درجة البكالوريوس
20الماجستير
47اللغة دون تحديد المرحلة
102في الانتظار
أوضح المركز الإعلامي أن "عدد المبتعثين من المركز خلال الفترة من 2010 حتى 2015 بلغ 135 مبتعثاً، وفقا للشروط المحددة، حيث يدرس في درجة البكالوريوس 68 مبتعثا، والماجستير 20 مبتعثاً، فيما وصل عدد دارسي اللغة دون تحديد المرحلة إلى 47 مبتعثاً"، مشيرا إلى وجود 102 متقدم ومتقدمة في قائمة انتظار الابتعاث.
وقال إن "البرنامج مستمر، ويتم تحسين وتطوير أدائه بشكل دوري، بالتنسيق مع وزارة التعليم، كما درجت العادة، لتحقيق أقصى فائدة ممكنة منه."
تقليص الابتعاث
روت الطالبة هاجر الزهراني لـ"الوطن" تجربتها مع التقديم للابتعاث، وقالت "تخرجت في الجامعة بامتياز مع مرتبة الشرف الأولى، وتقدمت إلى مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة بطلب الابتعاث للخارج، ففوجئت بتوقف البرنامج لمدة عامين، وأرجع المسؤول السبب في ذلك إلى اقتصار الابتعاث على برنامج "بعثتك وظيفتك."
وذكرت إحدى الطالبات ـ التي فضلت عدم ذكر اسمها ـ "تخرجت في الثانوية العامة بنسبة نجاح 100 %، وعند تقدمي للابتعاث أخبروني بأن المقاعد التي تتيحها الوزارة للمعاقين محدودة، حيث تحدد سنويا 25 مقعدا لذوي الاحتياجات، وأن هذه هي السنة الثالثة التي لم يتم فيها ابتعاث أي شخص."
وظيفتك بعثتك
أكد مصدر مسؤول لـ"الوطن" أن "الابتعاث العام من قبل كافة الجهات والهيئات توقف، وهو حاليا مقتصر على برنامج "وظيفتك بعثتك"، الذي يعتمد على إيجاد شراكة فاعلة في مجال الابتعاث والتوظيف بين الوزارة والمؤسسات والهيئات في القطاع العام في المملكة، ويستهدف جميع الطلبة والطالبات من خريجي الداخل والخارج ممن تنطبق عليهم الشروط والضوابط المحددة."
100منحة
قال المركز الإعلامي لمركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة إن "برنامج ابتعاث ذوي الإعاقة بدأ عام 2005 بعد توقيع اتفاقية تعاون مع وزارة التعليم، وتم تخصيص 20 منحة من البعثات للأشخاص ذوي الاحتياجات، وللمتخصصين في مجال الإعاقة لمدة خمس سنوات، ثم رفع العدد إلى 120 منحة، خصص منها 100 منحة للأشخاص ذوي الإعاقة، و20 منحة للمتخصصين في مجال الإعاقة، وتم تشكيل لجنة من المركز، والوزارة قامت بتحديد القواعد التي تضبط آلية الابتعاث، وأعداد الطلاب المراد ابتعاثهم لكل مرحلة دراسية، وتوزيع البعثات، حيث تم توزيع 100 بعثة على المراحل الدراسية، 75% منها لدرجة البكالوريوس، و20% لدرجة الماجستير، و5% لدرجة الدكتوراه، كما تم تحديد التخصصات المطلوبة، وهي العلوم الطبية التطبيقية، والعلوم السياسية، والهندسة، والحاسب الآلي، وتقنية المعلومات، والمحاسبة، والتجارة الإلكترونية، والتعليم والتربية الخاصة، مع إتاحة الفرصة للابتعاث في بعض التخصصات الأخرى في بعض البرامج المحددة، حسب الحاجة."
تطور البرنامج
-1تخصيص 20 منحة ذوي الاحتياجات، وللمتخصصين في مجال الإعاقة، لمدة 5 سنوات
-2تخصيص 20 منحة ذوي الاحتياجات، وللمتخصصين في مجال الإعاقة، لمدة 5 سنوات

-3لجنة من المركز، والوزارة تحدد القواعد التي تضبط آلية الابتعاث، وأعداد الطلاب المراد ابتعاثهم لكل مرحلة دراسية، وتوزيع البعثات

شروط الإبتعاث

أبان المركز أنه "تم تحديد شروط الابتعاث بما يتفق مع الشروط الأساسية في برنامج خادم الحرمين الشريفين، على أن يكون المتقدم قد تم تشخيصه بإحدى الإعاقات الإدراكية، أو صعوبات التعلم، أو الإعاقات الحسية "البصرية أو السمعية"، أو "الإعاقة الحركية".

ارتكبت خطأين طبيين خلال ستة أشهر.. ولا تزال على رأس العمل

صحة مكة تحقق مع طبيبة عربية تسببت في ضمور مخ مولود حديث وتؤجل سفرها

المصدر: جريدة سبق الاحد 1 محرم 1438هـ - 2 أكتوبر 2016م

https://sabq.org

أجَّلت الشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة سفر طبيبة من جنسية عربية، على خلفية تسببها في إعاقة دائمة لطفل حديث الولادة، والتسبب له بضمور في المخ، فيما يعد هذا الخطأ الثاني للطبيبة ذاتها، وكانت "سبق" قد انفردت بنشر حيثيات الخطأ الطبي قبل ستة أشهر تحت عنوان "الزوج: وجدتها وقد فارقت الحياة ملقاة وجسدها عار وليس على رأسها غطاء" "صحة مكة" توجِّه اليوم بالتحقيق مع الكادرَيْن الطبي والتمريضي المتسبِّبَيْن في وفاة مواطنة . "

وأوضح المدير العام للشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور مصطفى بن جميل بلجون أن الشكوى تم استلامها ببلاغ رقم 66058، إضافة إلى طلب صورة من الملف الطبي للمريضة والطفل من المستشفى الخاص، وكذلك تقرير طبي مفصل، إضافة إلى أنه تم تأجيل سفر الطاقم الطبي المعالج، حيث تم تكوين لجنة استشارية متخصصة في النساء والولادة والأطفال وتخصص أمراض أعصاب الأطفال، وتم التحقيق مع الطاقم الطبي والطبيبة المعنية في القضية، وإذا أثبتت اللجنة الاستشارية الخطأ الطبي سوف يتم إحالة القضية إلى الهيئة الصحية الشرعية للحكم الشرعي فيها.

وقال والد الطفل "س. س. م": "أحست زوجتي بالطلق وقرب ولادتها، واتجهت إلى مستشفى خاص، وعندما انتهت عملية الولادة، شاهدت ابني في حالة صحية مترديةٍ، ولاحظت تغيرًا في لون الجلد، وتحوله إلى اللون الغامق، وصعوبة في التنفس، وتأكد لديَّ أنَّه تعرض إلى خطأ طبي، بسبب بطء مدة الولادة، ما أدى إلى نقص حاد في الأكسجين، ما تسبب للجنين من ضمور في المخ وإعاقة دائمة، حيث يحتاج إلى علاج ومراعاة دائمة من جرَّاء ذلك، ما سبب لعائلتي معاناة نفسية بسبب حالة ابني الصحية."

وتعقيبًا على قضية المواطنة التي راحت ضحية الخطأ الطبي، وتسبب به الطاقم الطبي والطبيبة ذاتها، أكَّدت مصادر أنَّ الجلسة القضائية التي انعقدت الأسبوع الماضي، دفع تناقض أقوال الأطباء في وصف الحادثة التي تسببت في وفاة المواطنة أثناء الولادة، فلذا استدعت الهيئة الشرعية والدة الضحية وأطباء آخرين في جلسة مقبلة، للاستماع لأقوالهم، والتأكد من تفاصيل الحادثة قبل النطق بالحكم النهائي في القضية، مع استمرارية حظر كل من له علاقة بالحادثة من السفر.

وأكدت المصادر أنَّ قضية التشهير التي رفعتها إدارة المستشفى ضد ابن الضحية بتهمة التشهير في مواقع التواصل الاجتماعي انتهت بإدانته، وإحالتها من هيئة التحقيق والادعاء العام إلى المحكمة، وفي انتظار حضور الجلسات وإصدار الحكم النهائي بحقه.

الدعم لمن يستحق

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 1 محرم 1438هـ - 2 أكتوبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160930/Con20160930859926.htm

عبدالمحسن هلال

ضخت مؤسسة النقد الأسبوع الماضي 20 مليار ريال في القطاع المصرفي، وكانت قد ضخت يونيو الماضي 15 مليارا أخرى، أي 35 مليارا في حوالي ثلاثة أشهر، دعما للسيولة ولقدرة البنوك المحلية على الإقراض بالخصوص الإقراض العقاري، مع أن مؤشرات كثيرة تقول إن أغلبها قروضا استهلاكية وإن كانت البنوك تعممها بمسمى قروض شخصية. واظننا مع صدور القرارات الأخيرة بخفض الرواتب وإلغاء البدلات بحاجة لإعادة جدولة مواعيد الاستحقاق حتى لا يتضرر المقترضون بتعسف البنوك، إلا أن ذلك قصة أخرى.

الدعم الذي قدمته »ساما» للبنوك يدحض ادعاءات البنوك بشح السيولة ويسهل عمليات الإقراض، برغم تقارير سنوية سابقة لساما تظهر أن البنوك تملك سيولة كافية لا تستغل لخدمة الاقتصاد الوطني وإنما تكدس كاحتياط تحسبا للأزمات. من حق البنوك وضع ما تريد من شروط تمكنها من استعادة أموالها، مع أن تقارير أخرى لساما تؤكد أن مستوى القروض المتعثرة لا يتجاوز 1.3% من إجمالي القروض وتوافر تغطية عالية من المخصصات تجاوزت 165% من إجمالي القروض المتعثرة، ونسبة عالية من كفاية رأس المال التنظيمي تجاوزت 18% (المدينة، 27 سبتمبر الجاري) فإذا أضفنا لذلك قدرة البنوك في التحايل على فترة الآجال لاتفاقات «إعادة الشراء» التي كانت محددة بيوم واحد فمددت إلى سبعة أيام و28 يوما، مما يوحي بعدم حاجة البنوك لهذا الدعم وإن كان في شكل ودائع زمنية.

جميعنا يتذكر الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي العام 2008، وكان سببها الرئيس القروض العقارية، وبرغم اليقين بقوة نظامنا المصرفي الكامنة في احتياطياته، إلا أن هذا لا يمنع من أخذ الحيطة. إجراءاتنا المالية تؤتي ثمارها، حسب تقرير «بيزنيس تايمز» البريطانية انخفض عجز الميزانية من 16 %العام الماضي إلى أقل من 10% هذا العام، أما سياستنا النقدية فبظني المتواضع تحتاج قليلا من إعادة النظر، يمكن لساما، مثلا، استخدام سعر الفائدة للتحكم في حجم السيولة المتوافرة بدلا من خلق سيولة إضافية قد تفاقم حجم التضخم، إلا أن هذه قصة ثالثة.

أعود لموضوعي لأسأل لماذا لم نقدم هذا الدعم، 35 مليارا، لصندوق النقد العقاري مباشرة؟ وللصندوق أن يضع ما يريد من الشروط ضمانا للسداد ولإعادة تدوير عمليات الإقراض، وهي شروط مهما قست في أموال عامة لن تكون بجبروت شروط البنوك الخاصة، لماذا الإصرار على تنفيع البنوك وهي لا تقوم بواجباتها الاجتماعية ولا تتساهل مع مقترضيها إلا إذا كانوا هوامير كبارا ويقترضون مبالغ كبيرة، من سيقف مع المواطن «مهدود» الدخل الباحث عن سقف يحميه وأسرته من لهيب الإيجار، المواطن الواقع بين مطرقة البنوك وسندان عجز وزارة الإسكان؟

القضاء المتخصص ومستقبل «القانون»

المصدر: جريدة المدينة الاحد 1 محرم 1438هـ - 2 أكتوبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/700062

صالح بكر الطيار

مر القضاء السعودي بمراحل متعددة من التطوير، في حين أن المجال القانوني تطوَّر وبات من أهم أركان المجتمع المدني، الذي يعي حقوقه ويفهم مطالبه تحت مظلة القانون بعيداً عن الاجتهادات الخاصة.. وفي المبادىء القانونية، فإن القانون بيئة خصبة لتنفيذ النظام تحت مظلة القضاء، وتوظيف لمطالب البشر الخاصة والعامة وفق الشريعة الإسلامية التي تُشكِّل منهجاً أساسياً ومصدراً أول في التشريع داخل وطني الحبيب المملكة العربية السعودية. ونحن في نهاية عام وعلى مشارف استقبال عام، فإن الآمال عريضة لدى المواطنين في سرعة تنفيذ مشروع تطوير القضاء والتوسع في إنشاء المحاكم المتخصصة التي أسهم وجودها في العديد من المناطق إلى إيجابياتٍ عدة، تمثَّلت في التسريع بالبت في القضايا، وأيضا فرض الثقافة الحقوقية والقانونية اللازمة للتخصص في متابعة وقراءة صحائف الدعوى ودراستها من قِبَل القضاء المتخصص، مما يجعلنا أمام نقاط إيجابية هامة جداً، وهما التخصص والتدقيق في إصدار الأحكام والتسريع فيها، والقضاء على البيروقراطية التي كانت سبباً رئيسياً في تأخُّر البت في القضايا لسنوات، مما عطَّل أيضاً النواحي القانونية، أو ترافع المحامين الذين عانوا كثيراً من هذا التأخير.

أيضا أتمنى أن تكون هنالك اتفاقيات وورش عمل متواصلة بين الجامعات السعودية ووزارة العدل والمعهد العالي للقضاء وأيضا هيئة الرقابة والتحقيق والجهات الأمنية وذلك لنشر الثقافة القانونية وتعليم وتأهيل الطلاب المتخصصين في القانون على أهمية مشروع القضاء وتخصصه، وأيضا قنوات سير القضايا، وإيجاد قنوات تعاون متواصلة لبث هذه الثقافة من جهة وأيضا تأصيل الحقوق القانونية، والتركيز على إنهاء ظاهرة الدعوجية والمحامين غير المرخصين، أو تجار الشنطة من غير المتخصصين.

تأصيل الثقافة القانونية في المجتمع مطلب هام وعميق، ويتواءم مع خطط بلادنا في توظيف الأنظمة، ووقف المخالفات والقضاء على الظواهر التي تعطل عجلة التنمية.

لدينا المئات من المحامين والمحاميات الذين يتخرجون سنوياً، وهنالك مشروع وطني ضخم لتطوير القضاء، ونحن أمام رؤية سعودية عالمية، ووعي مجتمعي يتزايد، لذا يجب أن تتحد الجهات المعنية في الاستفادة من هؤلاء الخريجين والخريجات، وإلحاقهم بمكاتب مُرخَّصة ودورات تدريبية عالية المستوى، حتى يكون لدينا جيل قانوني متميز، وحتى نستطيع -من خلال هذه المؤشرات والمعطيات- تنفيذ استراتيجيات الدولة، وخلق ثقافة قانونية ونظامية مميزة في المجتمع، تتشربها كل شرائحه، وحتى نصل إلى مستوى مأمول من العطاء القانوني الذي يخدم الوطن والمواطن، وإلى انعكاسات إيجابية على المواطن الذي لا يستغني عن القانون في فهم الأنظمة، والحصول على حقوقه، ومتابعة قضاياه، والقضاء هو الشريك الأهم في التعاون لرسم ملامح مستقبل متميز بين القضاء والقانون.

جاستا.. عدالة أم ابتزاز؟

المصدر: جريدة الرياض الاحد 1 محرم 1438هـ - 2 أكتوبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1537319

محمد الطميحي

عبّرت المملكة أكثر من مرة عن تنديدها بهجمات الحادي عشر من سبتمبر وتعاطفها الكامل مع أهالي الضحايا، على الرغم من الادعاءات التي ربطت بينها وبين تلك الهجمات طوال خمسة عشر عاما من الجدل السياسي والقانوني الذي أثبت دائما عدم وجود أي صلة بين الدولة ومؤسساتها الرسمية وبين ما يدور من اتهامات وتخمينات.

صحيح أن العدد الأكبر من منفذي الهجمات هم مواطنون سعوديون وهذا شيء لا يمكن إنكاره، ولكنّ انتماءهم لتنظيم القاعدة الذي فتح معركة مع السعودية واستهدف شعبها ومصالحها قبل هذا التاريخ وبعده يثبت بدون أدنى شك أن الجنسية وحدها لا تثبت الولاء والانتماء فما بالك بتوريط دولة عانت ولا زالت تعاني من الإرهاب باختلاف تصنيفاته ومسمياته.

والآن وبعد سنوات من الجدل بشأن الصفحات الثماني والعشرين التي تم حجبها من تقرير اللجنة المشكلة من الكونجرس الأمريكي للتحقيق في اعتداءات 11 سبتمبر والتي قيل بأنها تربط بين المملكة وتلك الاعتداءات.. يعود الكونجرس مرة أخرى ليقر قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب الذي يسمح بطريقة غير مباشرة لأهالي الضحايا بمقاضاة السعودية في المحاكم الأميركية دون أن يشير إليها بالاسم.

التشريع المعروف اختصارا بـ (جاستا) لا يعد سابقة تخالف السيادة والقوانين التي تنظم التعامل بين الدول فحسب بل يفتح أبواب جهنم على الولايات المتحدة نفسها التي قد تتعرض لسيل من الملاحقات القضائية من مواطنين أجانب كانوا ضحية لسياسات وعمليات القوة العظمى العسكرية في جميع أنحاء العالم.

على أبواب الانتخابات الأميركية تختلف المعادلات ويتسابق الجمهوريون والديمقراطيون لنيل ثقة الناخب وتعاطفه بأي وسيلة، لذا كان من المبرر تصويت نواب من المعسكر الديمقراطي لصالح تعطيل الفيتو الذي استخدمه الرئيس باراك أوباما لنقض القانون في سابقة بحق الرئيس وهو يودع البيت الأبيض.

المسألة ليست خلافا سياسيا ولا نهاية لمرحلة طويلة من العلاقات المتميزة كما يقول البعض فالمتابع لتصريحات المسؤولين الأميركيين يدرك تقديرهم الكامل لدور الرياض في مكافحة الإرهاب ونفيهم لوجود أي دليل يثبت تورطها في أي من الهجمات الأربع وهذا ما أكدته تصريحات وشهادات موثقة لكبار قادة أجهزة الاستخبارات ومعظم المعنيين بشكل مباشر بالتحقيقات الرسمية في تلك الهجمات، فما المسألة إذاً؟

لا يمكن استبعاد وقوف منظمات وجماعات ضغط سياسي معادية للمملكة وراء تمرير قانون من هذا النوع وبهذه الخطورة على مصالح الولايات المتحدة وحلفائها لكن الهدف الأساسي على ما يبدو (مادي) بامتياز فقد تم استغلال المأساة ومشاعر أهالي الضحايا سعياً للحصول على تعويضات وتسويات قد تبلغ المليارات كما حدث في قضية لوكربي التي كلفت ليبيا 2.7 مليار دولار.

ابتزاز من هذا النوع لا يمكن القبول به والرضوخ له، وكما طالب وزير الخارجية الراحل الأمير سعود الفيصل بكل شجاعة من أمام البيت البيض عام 2003برفع الحجب عن الصفحات الثماني والعشرين السرية من تقرير الكونجرس لإتاحة الفرصة للمملكة للرد على أي ادعاءات مزعومة ضدها، يجب علينا الاستعداد لمعركة سياسية، اقتصادية، إعلامية متعددة بالتزامن مع ملاحقة قضائية محتملة في المحاكم الأميركية قد تمثل فرصة حقيقية لإقفال هذا الملف نهائيا وبصورة حاسمة لا يمكن بعدها العودة إلى هذا المستنقع من الابتزاز المكشوف.

مجلس التعاون يستنكر القصف الجوي الذي تتعرض له مدينة حلب

المصدر: جريدة الرياض الاحد 1 محرم 1438هـ - 2 أكتوبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1537232

الرياض - واس
أعربت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن استنكارها الشديد للقصف الجوي الذي تتعرض له مدينة حلب السورية وأحيائها مما أودى بحياة المئات من المدنيين الأبرياء بمن فيهم من أطفال ونساء وشيوخ.
وقال الأمين العام لمجلس التعاون الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني إن دول المجلس تشجب بشدة الهجوم المتواصل على مدينة حلب وقتل أبنائها، والتدمير الممنهج لأحيائها ، باعتبارها عدوانا سافرا يخالف القوانين الدولية والمبادئ الانسانية والأخلاقية.
وأكد الأمين العام أن دول مجلس التعاون تدعو المجتمع الدولي الى استنكار الجرائم البشعة التي ترتكب ضد أبناء مدينة حلب والمدن السورية كافة وبمختلف أنواع الأسلحة المحرمة، وتطالب مجلس الأمن الدولي بالتدخل الفوري لوقف العدوان على مدينة حلب ورفع معاناة الشعب السوري الشقيق، وتنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة بالأزمة السورية والتي لم ينفذ منها أي قرار حتى الآن.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة السبت 30 ذو الحجة 1437هـ - 1 اكتوبر 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/17678447

ردود أفعال الأمم المتحدة على قانون "جاستا"..

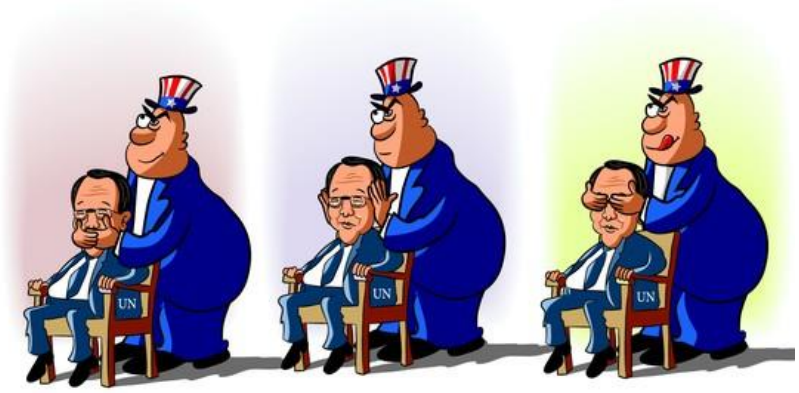

الرياض
@abdulaziz_rabea

المصدر: جريدة الرياض الاحد 1 محرم 1438هـ - 2 اكتوبر 2016م

http://www.alriyadh.com/1537419